المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 20 آب/ أغسطس، 2020

وباء كورونا والأزمة المركّبة وآثارها في لبنان

أديب نعمه

وباء كورونا والأزمة المركّبة وآثارها في لبنان

سلسلة: تحليل سياسات

20 آب/ أغسطس، 2020

أديب نعمه

مستشار في التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وعمل سابقًا مستشارًا في التنمية والفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاسكوا. لبنان.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات   مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ... 1

السياق اللبناني المركّب ... 2

الوباء والاستجابة اللبنانية ... 3
1. الوقائع ... 3
2. تكلفة الرعاية الصحية ... 7

الإجراءات الحكومية الرئيسة ... 8

أبعد من كورونا: الأزمة العميقة في لبنان ... 9

مؤشرات الاختلال الاقتصادي والمالي ... 10

تركز الودائع المصرفية: خلل إضافي ... 12

مؤشرات الأزمة الاجتماعية: التداعيات على المجال السياسي ومطالب الحراك الأخير 14

الخطة الحكومية للتعافي المالي ... 16

الخطة الحكومية ووباء كورونا ... 17

وجهات نظر أخرى ... 18
1. المصارف ... 18
2. المجتمع المدني ... 20

تحليل بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا ... 21
1. نماذج من تقييم الأثر: عرض ونقد ... 21
2. تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي بحسب القطاع ... 24

خاتمة ... 27

ملحق ... 28

المراجع ... 30
العربية ... 30
الأجنبية ... 30

مقدمة

في الفترة الممتدة بين إنجاز مسوّدة هذه الدراسة ومراجعتها (قبل تحويلها إلى النشر في صيغتها النهائية)، حصلت بعض التطورات المهمة ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثنا، نشير إلى ثلاثة منها هي الأكثر أهمية وأثرًا:

- حدث، في 4 آب/ أغسطس 2020، انفجار مروع، غير مسبوق، في مرفأ بيروت، أدّى إلى خسائر بشرية ومادّية مباشرة، وغير مباشرة، ذات طابع كارثي. وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات، أُعلِن عن سقوط 171 ضحية، ونحو 40 مفقودًا، وأكثر من 6000 جريح. كما شمل الضرر الكبير الذي يقترب من التدمير عددًا من أحياء بيروت التراثية القديمة (الجميزة، ومار مخايل، والجعيتاوي ... إلخ)، وأحياء أخرى شمال المرفأ (الكرنتينا)، وجهة الجنوب والجنوب الشرقي (وسط بيروت، والخندق الغميق، ومار إلياس، وعائشة بكار ... إلخ). وأدّى الانفجار إلى تضرّر أربعة مستشفيات في بيروت تضرّرًا كبيرًا، وتوقفها عن الخدمة، من بينها مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي الذي يُعتبَر من بين قلّة من المستشفيات الكبيرة في لبنان. ولم تُقدّر الخسائر بعد، لكنها تبلغ مليارات الدولارات (آلاف المنازل والمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى إهراءات (صوامع) القمح وأقسام كبيرة من مرفأ بيروت أدّت إلى تعطيل العمل فيه).
- انفجار غضب الشارع بقوة (مظاهرة 8 آب/ أغسطس 2020 في وسط بيروت التي قُدّرت بمئات الآلاف من المتظاهرين الغاضبين)، وهو غضب موجّه ضد المنظومة الحاكمة كلها، ولا سيما بعد أن تبيّن أن الانفجار ناجمٌ عن 2750 طنًا من نترات الأمونيوم[1]، كانت مُخزّنة في أحد عنابر (العنبر رقم 12) المرفأ منذ عام 2014، وذلك بعلم معظم المسؤولين السياسيين والأمنيين الذين لم يقوموا بأي خطوة من أجل التخلّص منها. وتحت ضغط الشارع، وبتأثير من حجم الكارثة، استقالت الحكومة (في 10 آب/ أغسطس) في ظل إلقاء متبادل للمسؤوليات، وفي ظل انعدام ثقة شاملة بالمنظومة الحاكمة كلها، بعد أن كشف هذا الانفجار (وما تلاه من فضائح أخرى) عن حجم فشل الدولة وأجهزتها ومسؤوليها، إلى حد لم يكن متوقعًا. ويعيش لبنان في هذه اللحظات مسارًا سياسيًا ومؤسسيًا مضطربًا جدًا لا يمكن توقع مآلاته.
- بداية من تموز/ يوليو 2020، شهد لبنان ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، حيث تضاعف عدد الإصابات بالفيروس مرتين إلى ثلاث مرات، مقارنةً بمرحلة الذروة خلال الشهور الأولى التي تلت الإعلان عن الإصابة الأولى. وليس ذلك ناتجًا، في الدرجة الأولى، من إصابات بين الوافدين بعد فتح المطار، على الرغم من أنه أحد العوامل، بل إن النسبة الأكبر هي إصابات من خلال المخالطة المحلية. وقد بلغ عدد الإصابات رقمًا قياسيًا هو 309 إصابات في 11 آب/ أغسطس 2020[2]. ويمثّل ذلك ضغطًا كبيرًا على النظام الصحي في لبنان، ولا سيما مع توقف أربعة مستشفيات عن العمل، كما ذكرنا سابقًا. ومع وجود أكثر من 6000 مصاب بسبب الانفجار، عولج عدد كبير منهم في المستشفيات. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في متن الدراسة.

تنطلق المنهجية المتّبعة في هذه الدراسة من اعتبار التداخل الشديد بين الأزمة "الاقتصادية - المالية - الاجتماعية" التي يمر بها لبنان على نحو حاد منذ صيف 2019، والمترافقة مع أزمة سياسية ومؤسسية ازدادت حدّة بعد انفجار الرابع من آب/ أغسطس، وآثار أزمة كورونا، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث تبرز صعوبة واقعية في عزلها عن آثار العوامل الأخرى.

1 لا يزال التحقيق جاريًا من أجل تحديد السبب المباشر الذي أدّى إلى تفجير نترات الأمونيوم، وإن كان الأمر سيقتصر على الإهمال، أم ثمة عمل تخريبي أو اعتداء.

2 عدد الإصابات المعلن عنها يوم 6 آب/ أغسطس بلغ 2020، إلّا أن هذا الرقم يشمل 4 - 5 آب/ أغسطس معًا، حيث إن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس حالَ دون نشر عدد الإصابات اليومية في ذلك اليوم.

تستند الدراسة إلى المعطيات الرسمية كلما كان ذلك مُتاحًا في كل ما يخص انتشار الوباء، وكذلك في ما يتعلّق بمؤشرات الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية. ويتم التعامل مع هذه المعطيات على نحو نقدي وتحليلي، ولا سيما لجهة ربطها بالسياسات والخطط الحكومية المقترحة، وبمواقف الأطراف المتعددة منها. ويزيد من صعوبة مهمتنا أن الأوضاع في لبنان سريعة التغير، وتؤثر فيها عوامل وأطراف لا يمكن توقعها بدقة، الأمر الذي يدفعنا إلى لفت انتباه القارئ إلى أنه كما تبدّل الوضع على نحو محسوس بين المسوّدة الأولى والنهائية لهذا الدراسة، قد يحصل أن تطرأ تبدّلات لها أهمية أيضًا بين موعد إنجاز المسوّدة النهائية وموعد نشرها؛ وإذ لا يمكن إعادة كتابة الدراسة، فإن المسوّدة النهائية ستُحافظ على المضمون والسياق الأصليين، مع إضافة التحديث الضروري للمعطيات، أو إضافة أي أفكار تحليلية أو مُعطيات مُستجدّة.

السياق اللبناني المركّب

لحظة البدء بكتابة هذه الدراسة، يمكن وصف الوضع في لبنان من خلال المؤشرات التالية:

- هناك خمسة أسعار لسعر صرف الدولار، أدناها السعر الرسمي المثبت منذ عام 1993 (1500 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد)، وأعلاها السعر المتداول في السوق السوداء (يراوح بين 7000 و8000 ليرة للدولار الواحد)، وبينهما أسعار أخرى للتداول بين الصرّافين والمصارف والاستيراد وتحويلات المغتربين إلى لبنان (تراوح بين 3200 و3900 ليرة)[3].

- حالة فوضى وارتباك في الإدارة اللبنانية في مختلف المجالات، ومن تجلّياتها المرتبطة مباشرة بالأزمة الانقسامُ اللبناني إزاء أرقام الخسائر المالية في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتحوّله إلى انقسام مؤسسي بين اللجنة النيابية المالية والحكومة، وصولاً إلى استقالة اثنين من أعضاء الوفد المفاوض، أحدهما مدير عام وزارة المالية (شغل هذا المنصب طوال عشرين عامًا)، احتجاجًا على أداء السلطة في هذا الملف (ثم استقالت الحكومةُ لاحقًا).

- بلوغ العدد التراكمي لإصابات فيروس كورونا 1745 إصابة حتى 30 حزيران/ يونيو 2020، و34 حالة وفاة، مع تفاوتات مهمة نسبيًا في عدد الإصابات اليومية. وفي آخر تحديث على موقع وزارة الإعلام اللبنانية، بلغ عدد الإصابات الإجمالي 7121 إصابة، وتضمّن عدد الوفيات 87 حالة حتى 11 آب/ أغسطس 2020؛ أي إن عدد الإصابات تضاعف أربع مرات، وعدد الوفيات مرتين ونصف المرة، خلال 40 يومًا (تموز/ يوليو و11 يومًا من آب/ أغسطس، مقارنة بما كان عليه في نهاية حزيران/ يونيو)[4].

- لا تزال المصارف مستمرةً في إجراءاتها غير القانونية لجهة احتجاز أموال المودعين ومنع التحويلات إلى الخارج، ووضع قيود على السحب في لبنان بالعملة اللبنانية، في حين أن السحب بالدولار ممنوع.

- الاحتجاجات اليومية مستمرة على نحو متفرق في المناطق اللبنانية كلها وتتّخذ أشكالًا غاضبةً أحيانًا، مع ملاحظة تزايد قمع الأجهزة العسكرية والأمنية، والاستدعاءات الأمنية والقضائية للمحتجين والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اتسعت الاحتجاجات، واتخذت حجمًا كبيرًا بعد انفجار الرابع من آب/ أغسطس. وفي هذه الأثناء، يُقدّر أن نسبة السكان الفقراء في لبنان تجاوزت نصف

3 هذه الأرقام معرّضة للتعديل على نحو دائم بموجب تعاميم صادرة عن مصرف لبنان.

4 ينظر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام ووزارة الصحة العامة، "فيروس كورونا: آخر الإحصاءات"، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/3iLzrva

السكان (وهذه تقديرات محافظة)، في حين يمثل الذين طاولتهم التداعيات المباشرة للأزمة أغلبية السكان بسبب تدهور القيمة الشرائية وتوقف الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

باختصار، يعيش لبنان أزمةً متعددة الأوجه: مالية ونقدية ومصرفية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تُضاف إليها أزمة صحّية مرتبطة مباشرة بانتشار وباء كورونا بدايةً من مطلع عام 2020. والتداخل بين هذه الأزمات شديد وتفاعلي. فمن الصعوبة عزل تأثيرات أحد أوجه هذه الأزمة عن الوجوه الأخرى مع بعض التمايزات؛ إذ إن مستوى التداخل أشد بين الأوجه التي جرى تعدادها، مع تمايز مُعينّ لوباء كورونا. لكن لا يعني هذا التمايز في الطبيعة والتتابع الزمني إمكان التمييز في آثار كورونا الاقتصادية والاجتماعية، حيث التداخل شديد؛ ما يجعل آثار هذا الوباء عنصرًا لاحقًا، مُضافًا إلى آثار الأزمة المركّبة المالية – الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، يزيد من حِدّتها في بعض الجوانب أكثر من كونه، بوصفه وباءً، مولّدًا لهذه الآثار على نحو منفرد.

الوباء والاستجابة اللبنانية

1. الوقائع

كانت أول إصابة محققة بفيروس كورونا في لبنان، في 21 شباط/ فبراير 2020، متعلقة بمواطنة لبنانية آتية من إيران، وبلغ العدد التراكمي للإصابات المحققة في 29 حزيران/ يونيو 1745 إصابة محققة، وعدد الوفيات 34 وفاة[5]، ثم بلغت الإصابات 7121 إصابة والوفيات 87 وفاة، في 11 آب/ أغسطس 2020، كما سبق بيان ذلك، ثم سُجّل ارتفاعٌ كبير في عدد الإصابات في تموز/ يوليو، وفي الأيام العشرة الأولى من آب/ أغسطس، على نحو خطر، كما يُبين ذلك الشكل (1).

في حين أن بعض الارتفاع الذي سُجّل في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، يعود إلى عودة المغتربين المنظمة. وبناءً على قرار الحكومة اللبنانية، فإن النسبة الأكبر من الإصابات في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، محلية، على الرغم من أن مطار بيروت الدولي فُتِحَ أمام الرحلات التجارية بدايةً من أول تموز/ يوليو.

من ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى الصورة الكلّية، فإن عدم الانتظام في عدد الإصابات على امتداد الفترة المرصودة، هو انعكاس لعدم الانسجام والاتساق في الخطة الحكومية والإجراءات، بما يؤشر إلى ضعف نسبي في فاعليتها، وإلى تأثير مهم لعامل الصدفة (بما هي عناصر غير مشمولة بالتخطيط المسبق)، والارتجال في الخطوات المتخذة التي لا تستند إلى مُبرّرات علمية مُقنعة.

كما لا يُلاحظ أن المعنيين في لبنان، ولا سيما الجهات الرسمية المعنية، قاموا بجهد علمي عميق في دراسة الوباء وخصائص انتشاره في لبنان، أو في دراسة آثاره الاقتصادية والاجتماعية دراسة حقيقية تتجاوز الوصفات السائدة، والاستناد شبه الحصري إلى الإسقاطات التي تُولّدها النماذج الحسابية الاقتصادية. لذلك، سوف نرى أن الإصابات المحققة كانت أقل مما كان متوقعًا وفق هذه النماذج، كما كان مسارها مخالفًا للتوقعات، حيث أتت الذروة في فترة متأخرة، مقارنة بالإسقاطات. ويعني ذلك أنه لا يكفي إجراء مقارنات وإسقاطات رقمية لا تأخذ في الحسبان العناصر المركّبة التي تؤثر في الوباء وانتشاره، بما في ذلك السياسات وخطط الاستجابة ومدى نجاحها. ومن شأن هذه الهوّة بين المُحقَّق والمُتوقَّع، معطوفةً على استراتيجيات إعلامية تقوم على

5 مصدر الأرقام الواردة عن إصابات كورونا في لبنان من موقعي وزارة الصحة ووزارة الإعلام اللبنانيتين، ما لم يرد غير ذلك. وتصدر هذه الأرقام كلها عن آلية رصد الوباء وتنقلها المؤسسات الحكومية اللبنانية كلها، وكذلك المنظمات الدولية. وأي اختلاف طفيف قد يكون ناتجًا من تاريخ النشر وتوقيته بالنسبة إلى الموعد اليومي لصدور تقرير الرصد الرسمي.

الشكل (1)

الإصابات بفيروس كورونا حتى 11 آب/ أغسطس 2020 (العدد الشهري والعدد التراكمي)

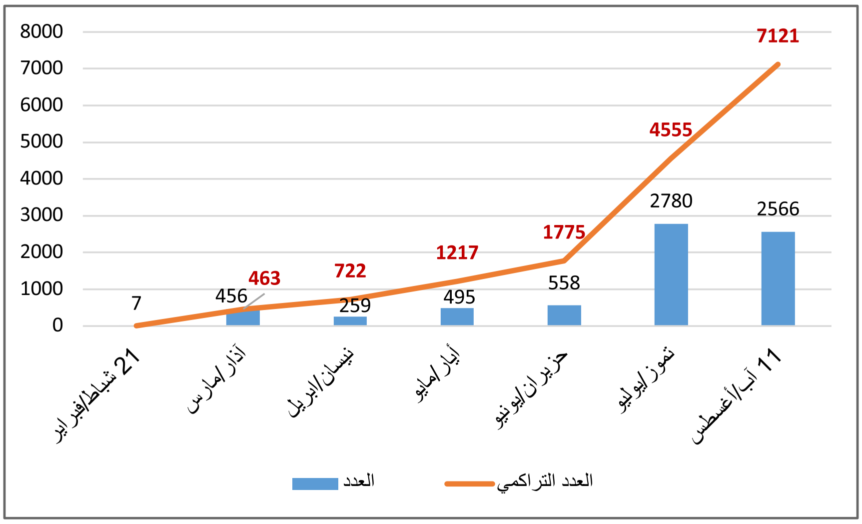

المصدر: ينظر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام ووزارة الصحة العامة، "فيروس كورونا: آخر الإحصاءات"، 2020/8/12، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/3iLzrva

الشكل (2)

الإصابات بفيروس كورونا في الفترة 21 شباط/ فبراير11- آب/ أغسطس 2020 (العدد الشهري والعدد التراكمي)*

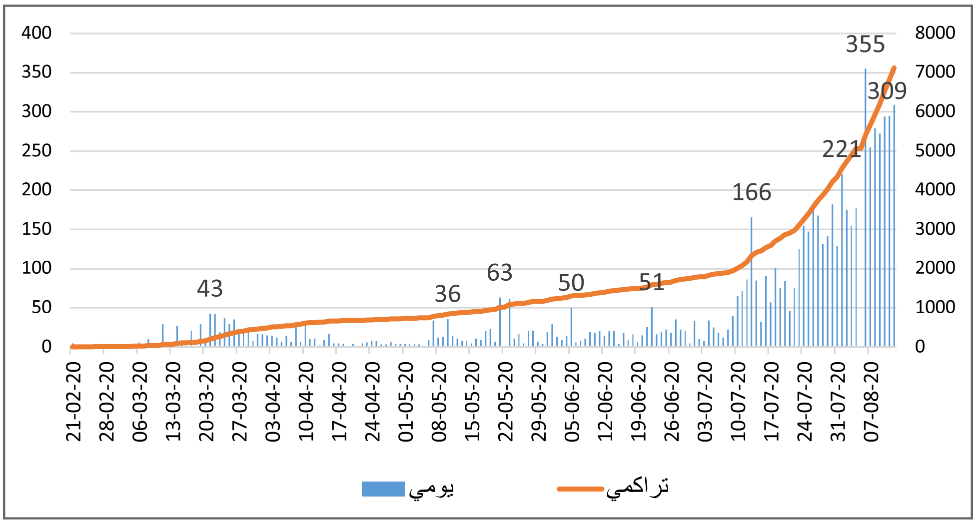

المصدر:

World Health Organization, WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard, "Lebanon Situation," 12/8/2020, accessed on 16/8/2020, at: https://bit.ly/2DQqFNU

في 2020/8/16، في: https://bit.ly/3iLzrva

* سُجّل العدد الأعلى في 11 آب/ أغسطس، والرقم المسجل في 6 آب/ أغسطس هو 355 في يومين، لأن التعداد اليومي في 4 آب/ أغسطس لم يحصل بسبب الانفجار. كما أن العدد التراكمي هو حتى 11 آب/ أغسطس ضمنًا، الذي نُشِر على الموقع في اليوم التالي (12 آب/ أغسطس).

الشكل (3)

الوفيات بسبب كورونا في الفترة 11 آذار/ مارس12- آب/ أغسطس 2020 (العدد اليومي والعدد التراكمي)

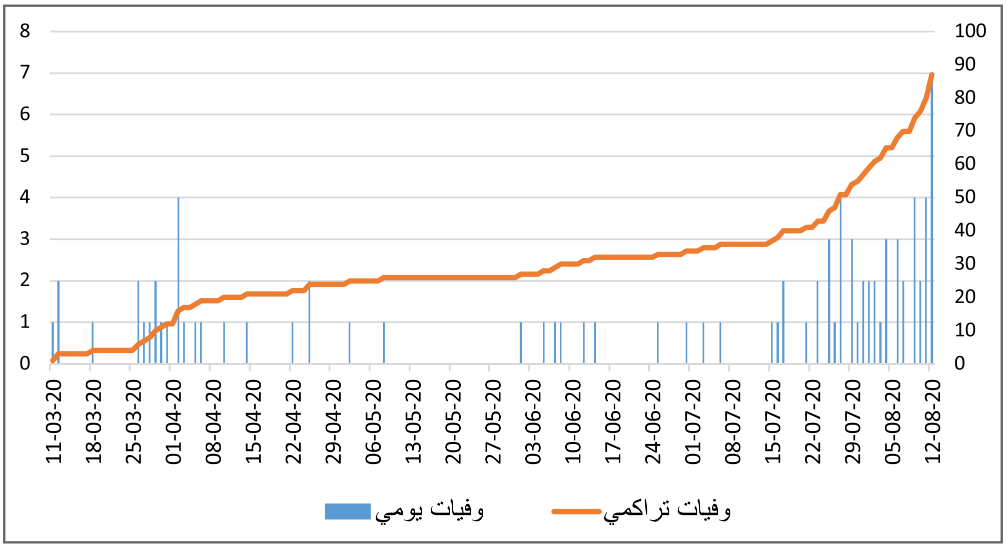

المصدر: Ibid.

تخويف المواطنين، بدلًا من مخاطبتهم على نحو علمي وموضوعي مسؤول، أن تُعطي مفاعيلَ سلبيةً؛ إذ يُضعف ذلك صدقية الخطاب والسياسة المتّبعة كلها، بما في ذلك الالتزام بإجراءات الوقاية الضرورية.

في الحالة اللبنانية، كان العدد المحقق بين شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو 2020، أقل بكثير من العدد المتوقع في إحدى الدراسات[6] (وكانت هناك توقعات مشابهة، بل أكثر تشاؤمًا، تُبثّ يوميًا على وسائل الإعلام، ولم تُوثّق في دراسات صادرة عن جهة محددة)، في حين كانت الإسقاطات أقل من المحقق خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس. ووفق هذا الدراسة التي اتّبعت منهجية الإسقاطات الحسابية والصادرة في أوائل نيسان/ أبريل 2020، كان يمكن أن يصل العدد التراكمي، وفق السيناريو المحتمل في نهاية حزيران/ يونيو، إلى 8376 إصابة، في حين أن العدد المحقق هو 1745 فقط، كما أن العدد التراكمي المتوقع حتى نهاية آب/ أغسطس هو 9049 إصابة. أمّا العدد المُحقَّق حتى 11 من هذا الشهر، فهو يتضمّن 7121 حالة تحقق معظمها خلال تموز/ يوليو وأول عشرية من آب/ أغسطس.

يشير السهم الأحمر المتقطع في الشكل (4) إلى أن عدد الإصابات المتوقع في آب/ أغسطس سيكون أعلى منه في تموز/ يوليو، حيث إن العدد المُحقّق في الأيام العشرة الأولى من آب/ أغسطس، قريب من العدد المحقق في جل تموز/ يوليو.

من جهة أخرى، يبلغ عدد الأسرّة المتوافرة في المستشفيات اللبنانية، الحكومية والخاصة، 15195 سريرًا، من بينها 2308 أسرّة للعناية الفائقة. ويبلغ عدد أجهزة التنفس الاصطناعي الإجمالي 1185 جهازًا، منها 279 جهازًا مُخصّصًا للأطفال، و165 جهازًا فقط في القطاع الحكومي[7] (ينظر الجدول 1).

6 إسكندر البستاني [وآخرون]، "سياسات التصدّي لفيروس الكوفيد–19 في لبنان: تحديد التكلفة المالية للرعاية الصحية"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (نيسان/ أبريل 2020)، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/2PVKvcR

7 المرجع نفسه، بناء على بيانات وزارة الصحة.

الشكل (4)

تطوّر الإصابات الشهرية المُحقَّقة والمتوقعة بين نهاية شباط/ فبراير ونهاية حزيران/ يونيو 2020

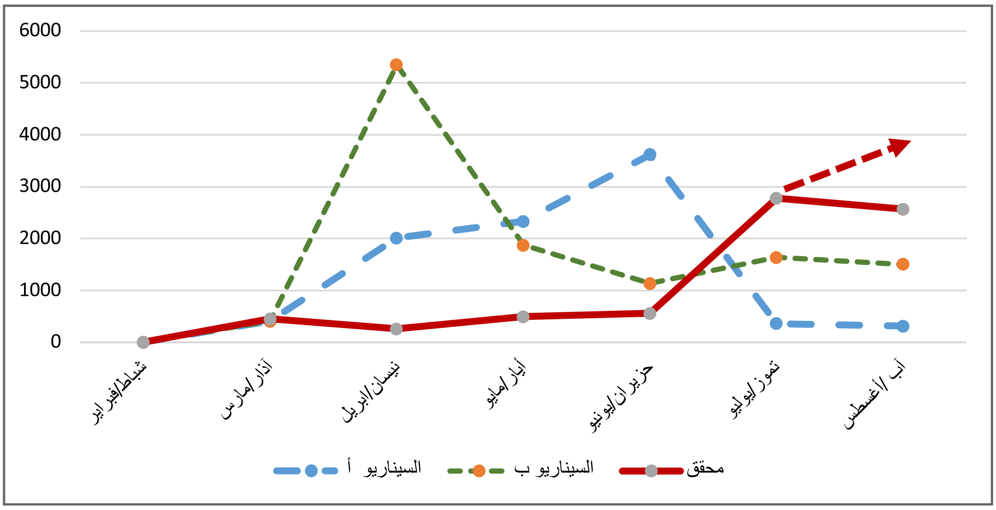

المصدر: إسكندر البستاني [وآخرون]، "سياسات التصدّي لفيروس الكوفيد–19 في لبنان: تحديد التكلفة المالية للرعاية الصحية"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (نيسان/ أبريل 2020)، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/2PVKvcR

الجدول (1)

أجهزة التنفس الاصطناعي المؤمّنة في المستشفيات الحكومية والخاصة والأسرة الموجودة في المستشفيات الحكومية والخاصة

النوع	الحكومية	الخاصة	المجموع
عدد الأجهزة للأطفال	42	237	279
عدد الأجهزة للبالغين	123	783	906
المجموع العام	165	1020	1185
الأسرة الموجودة في المستشفيات الحكومية والخاصة			
عدد أسرّة الطوارئ	215	878	1093
عدد أسرّة العناية الفائقة	336	1972	2308
عدد الأسرّة العام (كافة أنواع الأسرّة)	1446	12749	15195

المصدر: غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، السراي الحكومي الكبير، **التقرير اليومي التقرير اليومي حول COVID-19**، 7 نيسان/ أبريل، شوهد في 2020/8/19، في: https://bit.ly/3kYXCIA

أما بالنسبة إلى الجهاز البشري، فهو متوافر في لبنان؛ كما في عام 2018: 31.2 طبيبًا لكل 10000 شخص، و37.4 ممرضًا، و15.6 طبيب أسنان، و19.8 صيدلانيًا[8]. وتتمثل المشكلة الأكثر أهمية في احتمال حصول نقص أجهزة التنفس الاصطناعي في حال الارتفاع السريع في أعداد الإصابات، إذا استمرت بالوتيرة نفسها، كما في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس. علمًا أن انفجار المرفأ تسبّب بنقل عدد كبير إلى المستشفيات للعناية غير المرتبطة بفيروس كورونا، ومثّل ضغطًا إضافيًا عامًّا على النظام الصحي.

2. تكلفة الرعاية الصحية

تحسب الدراسة[9] التكلفة المباشرة للرعاية الصحية المباشرة للمصابين بالفيروس، بما هي مجموع تكاليف رعاية الحالات الفردية على النحو التالي:

- متوسط تكلفة فحص المريض الواحد، يساوي 90 دولارًا أميركيًا.
- متوسط التكلفة اليومية لاستشفاء المريض الواحد، يساوي 373 دولارًا أميركيًا.
- متوسط التكلفة اليومية للعناية الفائقة للمريض الواحد، يساوي 1200 دولار أميركي.
- تكلفة معدات الوقاية الشخصية مدة أسبوعين، تساوي 133 دولارًا أميركيًا.

بناءً على تقديرات عدد الإصابات ونسبة من يحتاج منها إلى استشفاء وعدد أيام العلاج، قدّرت الدراسة تكلفة الرعاية الصحية المباشرة مدة ستة شهور (بحسب السيناريو المتوقع) بنحو 43 مليون دولار إضافي؛ أي نحو 10 في المئة إضافية من موازنة وزارة الصحة لعام 2020 التي لم تكن قد لاحظت الوباء عند وضعها.

ويمكن أن نورد، في إيجاز، ملاحظتين بشأن هذه التقديرات ودقتها:

- الأولى، أنها تحسب التكلفة المباشرة للرعاية الصحية حصرًا، وبطريقة بسيطة، ولا يقتصر الأمر هنا على اختلاف عدد الإصابات المُحقّق عن المتوقع فحسب، بل إنه يتمثّل أيضًا في عناصر حصرية وجزئية للتكلفة. وفي هذا الصدد، ثمة تكاليف على حالات الحجر القسري والذاتي والانتقال والتغذية، وإجراءات الوقاية في أثناء السفر وبالنسبة إلى العائدين ... إلخ. وهذه كلها عناصر غير ملحوظة.
- الثانية، يُفترَض أن تشمل تكلفة الرعاية الصحية أيضًا إجراءات الوقاية المُعمّمة على المواطنين والمقيمين من غير اللبنانيين، وعلى المؤسسات (ولا نقصد هنا الإغلاق الذي يقع ضمن التكاليف الاقتصادية)، وعلى اللاجئين والحملات الإعلامية والموارد التي تُخصّصها الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات ... إلخ، وهذه غير ملحوظة في الدراسة.

وإذا كان حساب التكلفة الفردية للرعاية الصحية المباشرة للمصابين والاستشفاء يبقى صالحًا باعتباره أساسًا، فإن التكلفة الفعلية للرعاية الصحية، بما فيها الوقاية من وباء كورونا، تتضمن عناصر كثيرة تكلفتها أعلى على نحو محسوس مما تم احتسابه في الدراسة المشار إليها.

8 البستاني [وآخرون].

9 المرجع نفسه.

الإجراءات الحكومية الرئيسة

كما ذكرنا سابقًا، سُجّلت أول إصابة بفيروس كورونا في 21 شباط/ فبراير، وكانت السلطات اللبنانية قد علمت بها. وبعد يومين، تبيّن وجود إصابات أخرى وافدة من إيطاليا. ومع ذلك، لم تتخذ الحكومة اللبنانية (لاعتبارات سياسية) أي إجراء لوقف رحلات الطيران من الدول التي كان الفيروس قد انتشر فيها على نحو كبير في حينه، وهي الصين طبعًا، إضافة إلى إيران وإيطاليا القريبتين من لبنان. ولم تتوقف رحلات الطيران حتى 15 آذار/ مارس 2020، عندما أُعلن عن إغلاق الحدود، ومن ضمنها المطار (بدايةً من 18 آذار/ مارس)، عملًا بإجراءات التعبئة العامة، بعد أن بلغ العدد المُحقّق للمصابين 149 شخصًا، وبلغ عدد الوفيات 4 أشخاص.

اعتمدت الحكومة اللبنانية الإجراءات التقليدية من تدابير الوقاية الأساسية (الكمامات والتعقيم)، إلى حملات التوعية، إلى تقييد الحركة والإقفال التام فترات محددة، وإقفال الحدود، والفتح المراقب والمُقيّد التدريجي للمؤسسات الاقتصادية ... إلخ، وكل ذلك ضمن "حالة التعبئة العامة" لاعتبارات صحية، وهي درجة أدنى بمرتبة واحدة من إعلان حالة الطوارئ. وتتيح حالة التعبئة العامة للحكومة والسلطات أن تتّخذ إجراءات استثنائية للحفاظ على السلامة العامة وفرض الإجراءات بالقوة إذا اقتضى الأمر، بما يضمن تنفيذ الإجراءات والقرارات.

يعرض الشكل (5) التسلسل الزمني للإجراءات الرئيسة التي اتّخذتها الحكومة منذ الإعلان عن الإصابة الأولى المحققة في لبنان حتى نهاية حزيران/ يونيو 2020.

الشكل (5)

تسلسل الإجراءات الحكومية لمواجهة كورونا

12 آب/ أغسطس	عدد الإصابات: 7121 إصابة.
5 نيسان/ أبريل	بدء وصول الوافدين عبر المطار
26 آذار/ مارس	إعلان حظر التجول بين السابعة مساءً والخامسة صباحًا
15 آذار/ مارس	إعلان التعبئة العامة
11 آذار/ مارس	أول حالة شفاء
10 آذار/ مارس	أول حالة وفاة
6 آذار/ مارس	إغلاق المطاعم والمراكز السياحية
19 شباط/ فبراير	إغلاق المدارس والجامعات
21 شباط/ فبراير	اكتشاف أول إصابة

المصدر: وزارة الاعلام اللبنانية، "فيروس كورونا COVID-19"، شوهد في 2020/8/12، في: https://corona.ministryinfo.gov.lb/

وفي هذا الصدد تلفت انتباهنا ثلاث نقاط، هي:

- الأولى، مرّت أربعة أسابيع قبل أن تتخذ الحكومة قرارًا بإقفال المطار (والحدود)، على الرغم من أن الحالات الأولى المُسجّلة في لبنان كانت من وافدين من الخارج، وذلك لأسباب سياسية؛ وبهذا خسر لبنان فرصة اتخاذ الإجراءات الوقائية التي كان من شأنها أن تؤثر إيجابيًا، على نحو حاسم، في الحد من انتشار الوباء.

- الثانية، على امتداد هذه الفترات، لم يكن هناك تناسبٌ بين الإجراءات المتخذة وعدد الإصابات (وهو ما يفترض أن يكون المحدد الرئيس لأي إجراء أو تدبير). وسُجّل في بعض الأيام والأسابيع عدد مرتفع من الإصابات، ومع ذلك استمرت سياسة الفتح التدريجي من دون تدابير إضافية أو خاصة. كما أن الأمر نفسه حصل للوافدين من الخارج في ضوء خطة الحكومة لتنظيم عودة اللبنانيين، حيث كانت هناك انتقادات شديدة لعدم كفاية الإجراءات الحكومية ومهنيتها، وتغليب الاعتبارات المالية (أسعار بطاقات السفر)، بما في ذلك عدم اتخاذ إجراءات الوقاية على متن طائرات العودة[10].
- الثالثة، اتخاذ قرارات متناقضة: على سبيل المثل، قرّرت الحكومة في اجتماعها في 30 حزيران/ يونيو 2020 (بناء على توصية مجلس الدفاع الأعلى)، تمديد التعبئة العامة شهرًا (حتى 2 آب/ أغسطس)، مع استمرار إجراءات فتح المطار وفتح المؤسسات على اختلافها، ورفع القيود عن التنقل ومعظم الأنشطة. يعنى ذلك، ببساطة، أن خلفية القرار هي سياسية أكثر منها صحية، وهي تمديد الحالة الاستثنائية التي تُعطي لمجلس الدفاع الأعلى والحكومة والأجهزة التابعة لها، حريةً أكبر في اتخاذ ما تراه من إجراءات ضرورية بحسب وجهة نظرها، ترتبط بقدرتها على ضبط الاحتجاجات في الشارع والملاحقة الأمنية والقضائية للمحتجين بحكم ما توفّره حالة التعبئة العامة من تغطية قانونية، في وقت كانت هناك حالة غليان في الشارع بسبب التدهور المتسارع والإفقار المتزايد لأغلبية الشعب اللبناني (على ما سوف نوضح في الفقرات التالية). وخلال تموز/ يوليو، وبعد ارتفاع غير مسبوق في عدد الإصابات، امتنعت الحكومة عن اتخاذ إجراءات فورية، وانتظرت حتى مطلع آب/ أغسطس، حيث قررت الإقفال التام بين 30 تموز/ يوليو و3 آب/ أغسطس، ثم فتح البلد في يومي 4 و5 آب/ أغسطس، ثم العودة إلى الإقفال التام بين 6 و10 آب/ أغسطس، وأثار ذلك اعتراضات كثيرة على مثل هذه القرارات غير المفهومة[11].
- يلفت هذا الوضع الانتباه إلى مسألة استغلال انتشار وباء كورونا من أجل اعتبارات سياسية، بما في ذلك من أجل زيادة وتبرير الميول التسلطية لدى السلطات، وتغليب التوجه الأمني والقمعي في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بحجة مواجهة فيروس كورونا.

أبعد من كورونا: الأزمة العميقة في لبنان

- في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، اندلعت في لبنان موجة احتجاجات شعبية واسعة جدًا، بلغت في الأيام الأولى ما يقارب نزول مليون ونصف مليون إنسان إلى الشوارع والساحات، في المناطق والمدن والقرى كلها؛ على نحو مستمر، ليس له مثيل في تاريخ لبنان. وانطلقت هذه الاحتجاجات باعتبارها ردة فعل على الأزمة المالية الحادّة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية من جهة، وعلى فشل الدولة الشامل وفسادها وعجزها الفاضحين من جهة أخرى. ولم تفصل الحركة الاحتجاجية، التي اعتبرها القائمون بها بمنزلة ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر، بين الوجهين الاقتصادي والسياسي، بل اعتبروا أن المدخل إلى معالجة الوضع المالي والاقتصادي المتدهور يبدأ بالتغيير السياسي. لذلك، رفعت "الثورة" شعار "كلن يعني كلن" (أي تحميل جميع مكوّنات المنظومة الحاكمة وحكوماتها المتعاقبة منذ تطبيق اتفاق الطائف في عام 1990 مسؤولية الأزمة)، داعين إلى تغيير شامل في المؤسسات، بدءًا

10 ينظر الصحف اللبنانية الصادرة في 9 أيار/ مايو 2020، مثلًا: أسرار شبارو، "بعد الجدل حول طائرة المغتربين الآتية من لندن... 'الميدل إيست' والسفير يوضحان لـ 'النهار'"، **النهار**، 2020/5/9، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/2DWNglx

11 حصل سجال بين الوزراء أنفسهم بشأن سلامة هذا القرار، وتعرّض لنقد واسع عبر وسائل الإعلام، تخلّله سجالٌ حادّ بين وزيري الصحة والداخلية، بعد إقدام الأول على إعطاء استثناء لإقامة سبعة أعراس خلال أيام الإقفال، الأمر الذي تصدّى له وزير الداخلة الذي منع الأعراس ونظّم محاضر ضبط فيها. كما شمل توقيت الإقفال الثاني الذي بدأ في 6 آب/ أغسطس، أي عشية 7 آب/ أغسطس، الموعد المقرر لإعلان حكم المحكمة الدولية في اغتيال الرئيس الحريري قبل أن يؤجّل إلى 18 منه (بعد انفجار المرفأ). ودفع ذلك المراقبين إلى اعتبار هذا القرار سياسيًا، ينظر مثلًا: "حفلات زفاف بتصاريح استثنائية تثير الجدل في لبنان: وزير الصحة اللبناني يأذن بتنظيم 7 أعراس رغم اتخاذ الحكومة قرارًا بالإقفال التام لمدة أربعة أيام"، **العرب**، 2020/8/3، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/2CwUrqf

من استقالة الحكومة (استقالت حكومة سعد الحريري تحت ضغط الشارع في 29 تشرين الأول/ أكتوبر، وجرى تشكيل حكومة جديدة برئاسة حسان دياب في 21 كانون الثاني/ يناير 2020، وقد استقالت هي الأخرى في 10 آب/ أغسطس نتيجة انفجار المرفأ وعودة الاحتجاجات الغاضبة في 8 آب/ أغسطس).

- تمثلت العوامل المباشرة للانفجار الشعبي الذي حصل في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في أزمة نقدية – مالية حادّة جدًا، ظهرت في شح توافر الدولار الأميركي في لبنان ذي الاقتصاد "المدولر" بنسبة 70 في المئة، بما في ذلك تعاملات الناس اليومية والاقتراض وتسديد الديون وتحديد أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى، المستوردة في معظمها. وأول ردة فعل على هذا الوضع الناجم عن سياسات مالية مزمنة، تمثلت في إقدام المصارف على احتجاز أموال المودعين وفرض قيود على السحوبات المالية المحلية، وقيود أكثر شدّة على التحويلات الخارجية لعموم المواطنين، بالترافق مع إقدام كبار المسؤولين والمودعين على تحويل/ تهريب قسم من ثرواتهم وودائعهم المصرفية إلى الخارج (يُفيد تقرير لجنة الرقابة على المصارف أنه بين نهاية عام 2018 ونهاية عام 2019، انخفضت الودائع في المصارف التجارية بقيمة تبلغ 15.6 مليار دولار، منها 7.2 مليارات دولار تعود إلى 99 حسابًا، يملك كل واحد منها 20 مليون دولار وأكثر (ينظر الجدولان م1- وم2- في الملحق، ونُشرت هذه الجداول عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي[12]. وحُوّل القسم الأكبر من هذه السحوبات إلى الخارج، ولا سيما العائد إلى كبار المودعين، واحتفظ المودعون بقسم منها في بيوتهم بسبب فقدان الثقة بالقطاع المصرفي وضمانة في حال تدهور الأوضاع. وقد أدّى ذلك إلى انكماش حاد إضافي في السيولة، طاول الفئات الاجتماعية كلها، وعطّل العجلة الاقتصادية، وزاد الضغط على سعر صرف الليرة، الأمر الذي انعكس في تدهور القدرة الشرائية وتوسّع الإفقار ليطاول الشرائح العظمى من الفئات الوسطى. وأتت هذه الأزمة المالية على قاعدة اختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد اللبناني التي شكلت السياق التاريخي لانفجار الأزمة في شكلها الحادّ الحالي[13].

مؤشرات الاختلال الاقتصادي والمالي

- عندما يُنظَر من مسافة كافية إلى كيفية اشتغال الاقتصاد اللبناني، تنكشف الاختلالات الهيكلية الكبيرة جدًا التي يصعب معها تصور إمكان أن يكون قابلًا للاستمرار. بل إن استمراره واقعيًا على امتداد عقود، اقتضى اعتماد سياسات غير مستدامة وإجراءات غير مبررة اقتصاديًا من أجل إبقائه على قيد الحياة، إلى حين انهياره على نحو ما نشهد في الوقت الراهن.

- وعلى امتداد السنوات الخمس الأخيرة، على سبيل المثال، كان لبنان يُصدّر في المتوسط نحو 3 مليارات دولار سنويًا، ويستورد في المقابل ما قيمته 20 مليار دولار، ما يعني عجزًا تجاريًا يبلغ نحو 17 مليار دولار سنويًا[14].

---

12 ينظر: "سرقة أموال المودعين في العام 2018 بالحقائق والأرقام"، **غربال**، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/30Zw2CS

13 في هذه الدراسة لا نُركّز على العوامل السياسية الخارجية التي كان لها دور أساسي في الوصول إلى حالة الانهيار الاقتصادي الراهنة، وفي استمرارها حاليًا، وفي عدم القدرة على معالجتها. من ضمن الأسباب الأكثر أهمية التي نشير إليها بسرعة: آثار الحرب بين عامي 1975 و1990، والاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ولا سيما عام 1982 الذي افتتح عهد انهيار سعر الصرف في حينه وحروب/ اعتداءات 1993 و1996 و2006، والوصاية السورية على لبنان بعد الطائف، حيث إن لبنان كان الرئة الرئيسة التي تنفّس من خلالها الاقتصاد السوري، ولما يزل، ثم حالة انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي منذ عام 2005، وما تلاها من التحاق القوى السياسية الرئيسة الحاكمة بالمحاور الإقليمية وتقلّص علاقات لبنان الخارجية بحكم ذلك، وبحكم الآثار السياسية وغير السياسية للحرب في سورية. إلا أن تركيزنا سوف ينصبّ على السياسات الداخلية، ولا سيما السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ووباء الكورونا، ودورها في الأزمة. وسوف نشير لِمامًا إلى ما يرتبط بالعوامل الخارجية في سياق العرض بحسب الضرورة.

14 "موازنة المواطنة والمواطن"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/3atRjrt

الشكل (6)

الميزان التجاري اللبناني بين عامَي 2014 و2019 (بملايين الدولارات)

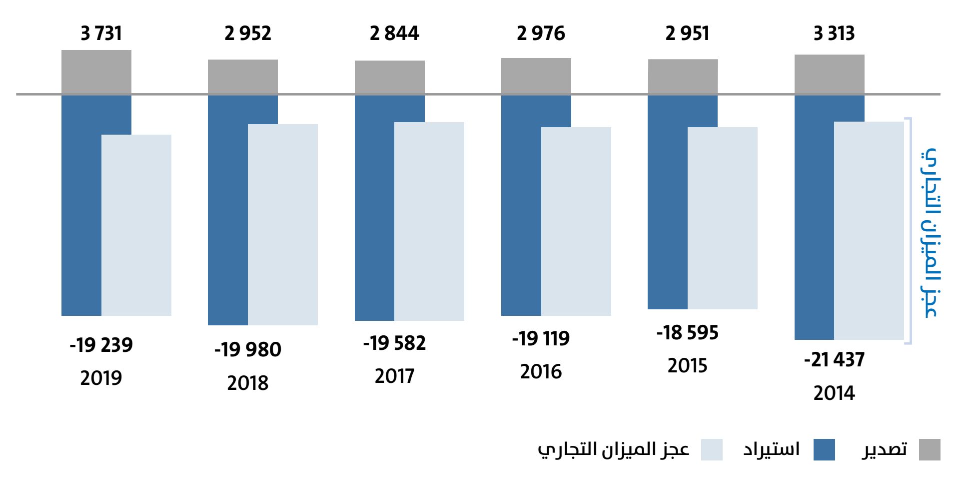

المرجع: بيانات وزارة المالية، 2019. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/EDS/TS/

المصدر: "موازنة المواطنة والمواطن"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، شوهد في 2020/8/16، في: https://bit.ly/3atRjrt

وفي اقتصاد غير منتج، كان لا بد من تعويض هذا المدفوعات بالعملات الصعبة من مصادر خارجية أساسها الاستدانة (وهو ما يفسر الارتفاع الكبير في الدين العام)، واستثمارات أجنبية ومساعدات تنموية وتحويلات المهاجرين اللبنانيين في الخارج إلى عائلاتهم. ويعود انفجار أزمة السيولة والشح في الدولار، والأزمة في النظام المصرفي ورفض الحكومة تسديد سندات "اليوروبوند" (آذار/ مارس 2020)، في نهاية الأمر، إلى استنزاف مخزون الدولارات في لبنان، وتوقّف أو انكماش حاد في ورود الدولارات من المصادر الخارجية المذكورة، الأمر الذي أوصل لبنان إلى ما يُشبه وضعية الإفلاس.

الجدول (2)

مؤشرات اقتصادية لبنانية

مؤشرات اقتصادية	السنة	القيمة/ النسبة
الناتج المحلي (القيمة المطلقة)	2019 2020	49 مليار دولار 26 مليار دولار
معدل نمو الناتج المحلي	2019 2020	%-7 -14%
الدين العام (القيمة المطلقة نسبة إلى الناتج المحلي)	2019	90.2 مليار دولار 176%
عجز الحساب الجاري (القيمة المطلقة نسبة إلى الناتج المحلي)	2019	11.7 مليار دولار 24%

مؤشرات اقتصادية	السنة	القيمة/ النسبة
العجز التجاري (السلع) (القيمة المطلقة نسبة إلى الناتج المحلي)	2019	13.4 مليار دولار 27%
معدل التضخم بحسب الخطة 2020 المحقق في عام 2020	2019	3% حسب الخطة 53% المحقق واقعيًا
عجز الموازنة في عام 2019	نسبة إلى الناتج المحلي	11.3%
دعم كهرباء لبنان 2019	نسبة إلى الناتج المحلي	3%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية"، **الإعمار والاقتصاد**، 2020/4/30، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/2E3hzgm

تذهب المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الاتجاه نفسه، وتكشف عن المزيد من الاختلالات وحالة من الانكماش الاقتصادي الشديد خلال السنة الماضية والسنة الحالية، مع استمرار عجز الموازنة العامة الذي بلغ 11 في المئة من الناتج المحلي، بحسب الخطة الحكومية، وتوقف المساعدات الخارجية والمشاريع الإنمائية المموَّلة من الخارج (وكانت الحكومة قد أوقفت أصلًا تمويل المشاريع الإنمائية من خلال الموازنة العامة على نحو شبه كامل في عام 2019)، وتوقع نمو سالب للناتج المحلي، ومعدل تضخم عالٍ، وقد توقعت خطة الحكومة[15] أن يصل إلى 53 في المئة في عام 2020، في حين تجاوز حاليًا (منتصف عام 2020) ضعفي هذا الرقم، بحكم تدهور سعر صرف الليرة إلى ما يقارب ضعفي السقف الموضوع في الخطة للعام الجاري (3500 ليرة للدولار الواحد).

تركز الودائع المصرفية: خلل إضافي

بحكم طبيعتها، طاولت الأزمة الحادّة المستجدة القطاع المصرفي في الصميم، ووضعته تحت دائرة الضوء والنقد الشديد من المواطنين والمودعين والحكومة (مع بعض التمايزات في المواقف بين أطرافها)، وطاولت الأزمة والنقد أيضًا مصرف لبنان (المصرف المركزي)، بحكم التداخل الشديد بينه وبين المصارف من جهة، والمصارف، بما فيها المصرف المركزي، والطبقة السياسية الحاكمة، من جهة أخرى.

وكثيرًا ما اعتبرت المصارف نفسها (ومعها الحكومات المتعاقبة) أنها العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، والممول الرئيس للدولة والعجز المالي المتراكم، كما كانت المستفيد الأول من السياسات المالية والنقدية المتبعة، ولا سيما تثبيت سعر الصرف الذي جرى في الدرجة الأولى، من خلال سياسات الفوائد المرتفعة لجذب الدولار إلى لبنان ونظامه المالي من أجل تغطية العجز الكبير الذي سبقت الإشارة إليه. لذلك، ينظر اللبنانيون بعين الريبة اليوم إلى القطاع المصرفي، ولا سيما بعد أن اتخذت المصارف (بالشراكة مع مصرف لبنان وبتغطية من الحكومة) إجراءات غير قانونية متعلقة بحجز أموال المودعين على نحو غير قانوني لـ "الكابيتال

15 ينظر نص الخطة (وسنشير إليها في النص اختصارًا بخطة الحكومة)، في: "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية"، **الإعمار والاقتصاد**، 2020/4/30، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/2E3hzgm

الشكل (7)

توزع الحسابات والودائع في لبنان بحسب الفئات في عام 2019 (نسبة من الإجمالي)

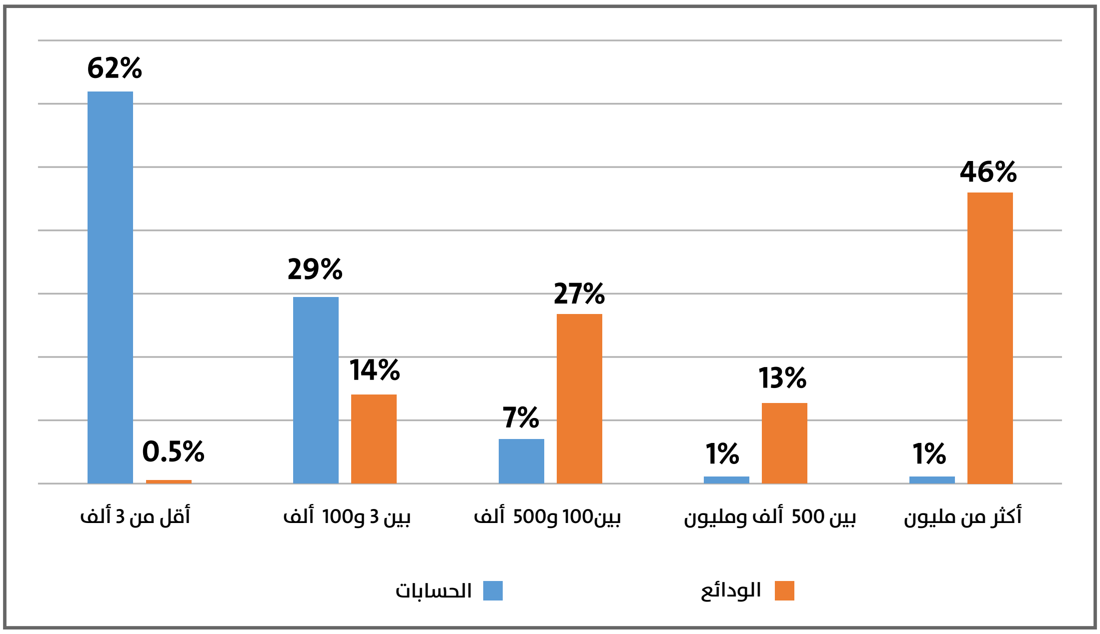

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى تقرير لجنة الرقابة على المصارف، ملحق جدول (م-1)، لجنة الرقابة على المصارف.

الشكل (8)

توزع الحسابات التي تزيد على مليون دولار في عام 2019 (نسبة من مجموعها)

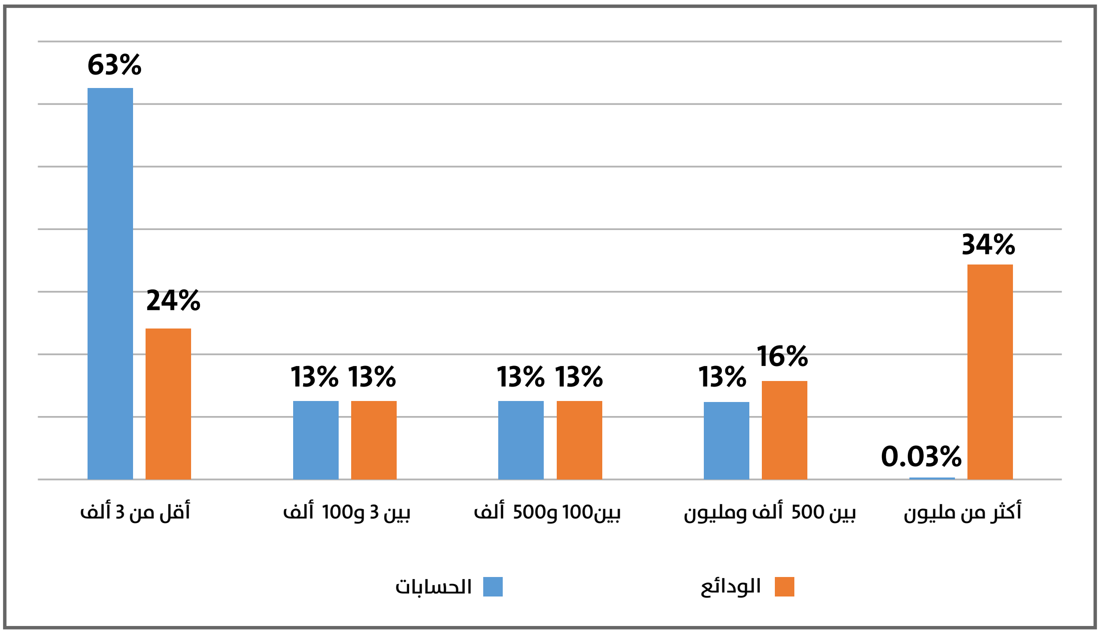

المصدر: المرجع نفسه.

كونترول" Capital control أضرّ في الدرجة الأولى بصغار المودعين، وعمّق أزمة الشح في السيولة، وفاقم من الانكماش الاقتصادي والإفلاس والصعوبات المعيشية.

أدت الأزمة إلى كشف معلومات كانت محجوبة عن المواطنين، ولا سيما التركز الشديد في الودائع المصرفية؛ إذ إن 1 في المئة من الحسابات المصرفية التي يبلغ الواحد منها مليون دولار وأكثر، كانت تملك في نهاية عام 2019 نحو 73 مليار دولار، تمثل 47 في المئة من الودائع المصرفية، في حين أن 99 في المئة من الحسابات (تقل عن مليون دولار) تمثل 82 مليار دولار؛ أي نحو 53 في المئة من إجمالي الودائع. إلا أن التوزيع التفصيلي يكشف عن مستوى أعلى من التركز. على سبيل المثال، 61 في المئة من الحسابات المصرفية، تقل عن 3 آلاف دولار للحساب الواحد، تمثل 0.6 في المئة من الودائع فقط. وفي المقابل، فإن 0.03 في المئة من الحسابات المصرفية (963 حسابًا)، تملك نحو 16 في المئة من إجمالي الودائع. ويعكس هذا التركز الشديد في الودائع، تركّزًا موازيًا في السلطة المالية والاقتصادية والسياسية، وقوة تأثير كبير في المعالجات المطلوبة لحل الأزمة، وتساهم، حتى الآن، في تعطيل أي معالجات من شأنها أن تُحمّل المصارف عبء الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الاقتصادي اللبناني.

مؤشرات الأزمة الاجتماعية: التداعيات على المجال السياسي ومطالب الحراك الأخير

خلافًا لما يفترض أن يكون عليه الأمر، لا تحظى الأزمة الاجتماعية ومشكلات المواطنين والفئات الاجتماعية التي تشكل الأغلبية، بالاهتمام والأولوية التي تستحق، حيث يركز الخطاب المهيمن وإجراءات المسؤولين وأصحاب القرار السياسي أو الاقتصادي والمالي على الجوانب المالية والنقدية في الدرجة الأولى، وفي درجة أقل على الجانب الاقتصادي، وتأتي المسائل البيئية والاجتماعية في أسفل سُلّم الأولويات. ويكاد يقتصر هذا الخطاب على تدخل اجتماعي من نوع واحد، هو توزيع المساعدات من السلطات الرسمية (تحت عنوان شبكات الأمان) ودعوة الهيئات الدينية والجمعيات إلى مبادرات تضامنية تتخذ شكل مساعدات غذائية غالبًا أو صحية أو مبادرات محلّية محدودة.

قبل انفجار الأزمة بشكلها الحاد، وحتى أواسط عام 2019، كانت نسبة الفقر في لبنان تشمل نحو ثلث الأسر المقيمة في لبنان، من أصل نحو 5 - 7 في المئة يعانون الفقر أو الحرمان الشديد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الفقر في المناطق "الطرفية" في لبنان، تبلغ ضعف هذه النسبة (تتجاوز 60 في المئة). وما عادت هذه النسب مُعبرّة عن الواقع في اللحظة الراهنة لسببين رئيسين: الأول، هو الإقفال الكلي أو الجزئي للمؤسسات، وما أنتجه من فقدان للعمل أو خفض الرواتب، ولا سيما توقف مصدر الدخل لأغلبية العاملين غير النظاميين (55 في المئة من العاملين) الذين يكسبون قوتهم على نحو يومي. والثاني، هو التدهور الكبير في سعر الصرف، وما أنتجه من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأساسية. لذلك، ليس غريبًا أن تكون نسبة الأسر/ السكان الفقراء في لبنان قد تجاوزت 50 في المئة (وهذا رقم متحفظ)، وأن تكون نسبة الأسر/ السكان الفقراء جدًا الذين يعانون صعوبات في تأمين حاجاتهم الغذائية، قد تجاوزت 15 في المئة بالحد الأدنى(16).

16 لا يمكن حساب خط الفقر النقدي اليوم بسبب التدهور اليومي لسعر الصرف. وتستند التقديرات المشار إليها إلى دليل أحوال المعيشة الذي يشكل قياسًا متعدد الأبعاد للفقر على أساس مؤشرات اجتماعية – اقتصادية. وهذه منهجية معتمدة منذ عام 1998 في لبنان، وهي أساس قياسات الفقر شبه الرسمية، ينظر: **خارطة أحوال المعيشة في لبنان** (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة فافو، 1998). والدراسات الأخرى التي صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية في عامي 2007 و2008، التي اعتمدت المنهجية نفسها، في: **خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2008)؛ **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2007).

الجدول (3)

المؤشرات الاجتماعية في لبنان في عام 2019

مؤشرات اجتماعية	القيمة
عدد السكان	4.8 ملايين
نسبة غير اللبنانيين	20 في المئة
معدل النشاط الاقتصادي	49 في المئة
نسبة البطالة حسب التعريف المرن بطالة الشباب بطالة الجامعيين	11.4 في المئة 16 في المئة 23 في المئة 36 في المئة
نسبة العمل غير المهيكل	55 في المئة
سكان من دون تأمين صحي	56 في المئة
الحد الأدنى للأجور	675 ألف ليرة
متوسط الأجر	1.2 مليون
الأجر الوسيط	950 ألف ليرة

المصدر:

Labour Force and Household Living Conditions Survey 20182019-: Lebanon (Beirut: Central Administration of Statistics; ILO Regional Office for Arab States, 2020), accessed on 162020/8/, at: https://bit.ly/3kWcbwA

الشكل (9)

توزّع الأُسر بحسب الدخل 2019 بالليرة اللبنانية

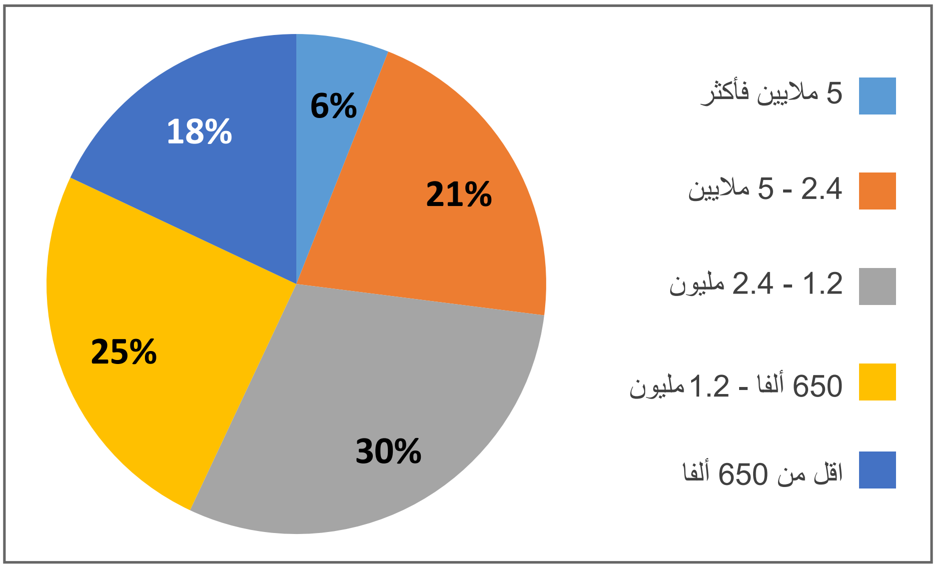

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى إدارة الإحصاء المركزي، ينظر:

Labour Force and Household Living Conditions Survey 20182019-: Lebanon (Beirut: Central Administration of Statistics; ILO Regional Office for Arab States, 2020), accessed on 162020/8/, at: https://bit.ly/3kWcbwA

يتطلّب التعرف إلى الوضع الاجتماعي النظر على نحو واسع إلى جملة من المؤشرات الاجتماعية والاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بنواحي الحياة اليومية للمواطنين، التي تكون أكثر فائدة من أجل التعرّف إلى المشكلات الحقيقية والسياسات والتدخلات المناسبة لمعالجتها، ولا سيما ما يتعلق بآثار وباء كورونا. ويعرض الجدول (2) بعضًا من هذه المؤشرات بناء على مسح القوى العاملة[17] الذي نفّذته إدارة الإحصاء المركزي في لبنان في عامَي 2018 و2019، الذي يُعبرّ عن الوضع في لبنان قبل انفجار الأزمة مباشرة.

إن ما يستوجب التوقف عنده في الدرجة الأولى هو النسبة المرتفعة للسكان الذين يعيشون في وضع هش، وهم مُعرّضون للتأثر بشدة بالصدمات على اختلافها، ولا سيما ما يُمثّله انتشار وباء كورونا وآثاره المتداخلة مع الأزمة المُركّبة في لبنان. وما يجدر التوقف عنده على نحو خاص هو نسبة العمل غير النظامي (عمال مياومون، وأصحاب أعمال صغيرة في القطاع غير المهيكل، ومتعاقدون بأعمال غير مستقرة، وغير مؤمّنين وغير مصرّح عنهم لمؤسسات التأمين الاجتماعي ... إلخ) التي تبلغ 55 في المئة من إجمالي العاملين، ويوازيها تقريبًا النسبة نفسها من المواطنين غير المسجلين في أي مؤسسة من مؤسسات التأمين الصحي والاجتماعي (56 في المئة)، يُضاف إليها معدّلات بطالة مرتفعة (قبل الأزمة) بلغت 36 في المئة بين الشباب الجامعيين، ومداخيل منخفضة (ينظر الشكل 9)، حيث إن نسبة 18 في المئة من الأسر تعيش على دخل أسري (متوسط الأسرة 3.8 أفراد) أقل من 650 ألف ليرة؛ أي 430 دولارًا أميركيًا، بحسب سعر الصرف الرسمي 1500 ليرة للدولار (الحد الأدنى للأجور 675 ألفًا)، أصبح يساوي 81 دولارًا فقط، بحسب سعر الصرف 8000 ليرة للدولار (في مطلع تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 2020). كما أن دخل 43 في المئة من الأسر أقل من 1.2 مليون ليرة، و73 في المئة أقل من 2.4 مليون ليرة. باختصار، بات المقابل الاسمي بالليرة اللبنانية للحد الأدنى للأجور السابق (450 دولارًا) يساوي اليوم 3.6 ملايين ليرة شهريًا للأسرة؛ أي ما يمكن أن يزيد على دخل من 80–85 في المئة من الأسر في لبنان.

يعطي ذلك فكرة عن حجم المشكلات المعيشية - الاجتماعية، ويؤكد، بما لا يدَع مجالًا للشك، أن التدخّل من خلال توزيع المساعدات على ما يعتقد أنها الأسر الأكثر فقرًا، قاصرٌ تمامًا عن سد هذه الفجوة المزدوجة (فجوة العمل والدخل) التي تتجاوز أضعاف ما هو مقترح من الحكومة والأطراف الدولية الشريكة معها، حيث يراوح الرقم المتداول للأسر المَنْوي مساعدتها بين 100 و150 ألف أسرة فقيرة[18]، تمثل بين 9 و13 في المئة من إجمالي الأسر فقط. كما لا يعالج هذا النوع من التدخل الأسباب، حتى المباشرة منها، فضلًا عن أنه غير قابل للاستدامة في اقتصاد مفلس، وفي ظل سياسات مجزّأة وغير مترابطة، تعتمد على مبدأ ردة الفعل والاستجابة تحت الضغط لمن يملك قوة التأثير أكثر من غيره.

الخطة الحكومية للتعافي المالي

أقرّت الحكومة في 30 نيسان/ أبريل 2020 "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية" التي ضمنتها وصفها وتحليلها للأزمة المالية - الاقتصادية التي يمر بها لبنان، وخطّتها للتعافي منها. وتعترف الخطة في أول جملة من ملخصها التنفيذي بما يلي: "إن الاقتصاد اللبناني في حالة من السقوط الحر"(19). وما هو غير اعتيادي في هذه الخطة هو اعتراف حكومة لبنانية بوجود خسائر كبيرة جدًا في الاقتصاد اللبناني، ولا سيما

17 *Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019: Lebanon* (Beirut: Central Administration of Statistics; ILO Regional Office for Arab States, 2020), accessed on 16/8/2020, at: https://bit.ly/3kWcbwA

18 ثمة غموض في القرار النهائي المتعلق بعدد الأسر التي سوف تُشمل في توزيع الإعانات النقدية. ويقترح البنك الدولي (وثيقة غير منشورة) أن يكون العدد 200 ألف أسرة، في حين تقترح المقترحات الحكومية 100 أو 150 ألفًا.

19 ينظر نص الخطة في: "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية".

في القطاع المالي - المصرفي، قدّرتها الخطة بنحو 69 مليار دولار أميركي[20] (241 تريليون ليرة لبنانية موزّعة على النحو التالي (كما وردت في الخطة الحكومية):

- 21 مليار دولار خسائر ناتجة من العجز المالي، ولا سيما الفوائد المرتفعة جدًا التي دُفعت للمصارف المحلية ومصرف لبنان.
- 19 مليار دولار خسائر سابقة لمصرف لبنان من أجل تثبيت سعر صرف الليرة، والحفاظ على تدفق الدولارات من الخارج، بما في ذلك الهندسات المالية منذ عام 2016.
- 11 مليار دولار خسائر المصارف بسبب القروض المتعثرة.
- 18 مليار دولار خسائر صافية لمصرف لبنان والمصارف الأخرى.

قدّرت الخطة مجموع خسائر مصرف لبنان بنحو 51 مليار دولار، في مقابل 18 مليار دولار خسائر المصارف التجارية. وتُقدّر الخطة أيضًا أنه يمكن تغطية بعض خسائر مصرف لبنان والمصارف، حيث تكون الخسارة الصافية المطلوب تعويضها 44 مليار دولار، وهي المبالغ التي يجب توفيرها من أجل خروج لبنان من الأزمة. هذه الموارد يجب توفيرها من خلال مصادر داخلية (ضرائب ورسوم، وتقليص الهدر والإنفاق غير المجدي، واستعادة الأموال المنهوبة، والرساميل المُهرّبة خلافًا للقانون، واستعادة الفوائد المرتفعة التي دفعت)، فضلًا عن إطلاق عجلة الاقتصاد، وإجراء "إصلاحات هيكلية" تطاول القطاع العام في الدرجة الأولى، وكذلك المصارف، وتقليص فاتورة الأجور والتعويضات والضمانات الاجتماعية، وتقليص الاستيراد، واستثمار/ خصخصة أصول الدولة من خلال صندوق خاص يُنشأ لهذه الغاية، وإصلاح قطاع الكهرباء ... إلخ، إضافة، بطبيعة الحال، إلى ما سوف ينتج من تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار (عندما بدأنا كتابة هذه الدراسة كان سعر صرف الدولار في السوق السوداء يتأرجح بين 8000 و9000 ليرة للدولار الواحد، وفي أواسط آب/ أغسطس راوح بين 7000 و8000 ليرة، في حين كان الدولار يساوي 1500 ليرة لبنانية تقريبًا قبل الأزمة).

أما حصة التمويل من المصادر الخارجية، فقدّرتها الخطة بنحو 28 مليار دولار، تتوقع الحصول عليها على النحو التالي:

- 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي الذي بدأت الحكومة مفاوضات مباشرة معه لهذه الغاية (لم تصل إلى نتيجة حتى ساعة كتابة هذا النص، بل جرى تعليق المفاوضات مؤقتًا مع نهاية الأسبوع الأول من تموز/ يوليو).
- توقع النجاح في إعادة إحياء التمويل المقترح في مؤتمر سيدر CEDRE (باريس 6 نيسان/ أبريل 2018) الذي تضمن توفير تمويل يُقدّر بنحو 11 مليار دولار من أجل برنامج الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية.
- الدول الصديقة التي يتوقع أن توفر نحو 7 مليارات دولار.

وُضِعت هذه التوقعات كلها، طبعًا، قبل انفجار المرفأ في الرابع من آب/ أغسطس، الذي سوف يكون له من دون شك انعكاسات اقتصادية ومالية وسياسية، بما في ذلك مراجعة التوقعات والإسقاطات السابقة.

الخطة الحكومية ووباء كورونا

ضمّنت الحكومة خطتها للتعافي المالي "خطة عمل قصيرة الأمد لدعم الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد–19" (تقع في صفحتين ونصف الصفحة). وهذه الخطة محكومة بالمنطق المالي - الاقتصادي نفسه، حيث تهدف

20 قدّرت الخسائر في الخطة بالليرة اللبنانية بـ 241 تريليون ليرة لبنانية، وحوّلنا قيم الليرات إلى دولارات أميركية على أساس سعر صرف بـ 3500 ليرة للدولار الواحد، كما تقترح الخطة. ونورد الأرقام بالدولار تسهيلًا للقارئ غير اللبناني، ولمزيد من الوضوح. والأرقام الواردة مدوّرة لسهولة العرض والقراءة.

إلى "تعبئة الأموال العامة، وكذلك المساعدة الأجنبية للتخفيف من العبء الناجم عن نقص العملات الأجنبية لدى الشركات المحلية، كما سيتم دعم المصدرين، ودعم القروض الصغيرة ... إلخ". وتقترح 12 إجراءً، أغلبيتها الساحقة كناية عن إجراءات لمساعدة الشركات والمؤسسات وإعفاءات ضريبية وخفض الفوائد ودعم التصدير بهدف معلن هو الحدّ من تسريح العمال والموظفين من المؤسسات، وحزمة أخرى تتناول تجميد تسديد الديون وتأجيل مستحقات الصندوق الوطني الاجتماعي، وثالثة تتضمّن تأجير أراضي الدولة للمؤسسات بسعر أقل من أسعار السوق وتخصيص أراضي الوقف والبلديات لاستعمالها من المزارعين، وأخيرًا بند ينص على إنشاء "برنامج خاص بقيمة 75 مليار ليرة بفائدة مخفضة تُخصّص لشركات القروض الصغيرة والمنظمات غير الحكومية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا، وفي تطوير المشاريع الصغيرة"[21].

وفي ما يلي نورد خمس ملاحظات سريعة بشأن مضمون هذه الخطة:

- لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة قيّمت أثر انتشار فيروس كورونا في الاقتصاد والمعيشة في لبنان، وما يرد يقتصر على ما هو متداول ومعروف من معلومات عامة عن أثر الأزمة المركّب (بما في ذلك كورونا) من دون تمييز أو تخصيص، حيث يصح اعتبارها إجراءات تُدرج في إطار الخطة المالية لا أكثر.
- لا تصل المساعدات المقترحة في الإجراءات إلى المواطنين المتضرّرين مباشرة، بل هي مساعدات يستفيد منها مباشرة أصحاب المؤسسات والمشاريع والجمعيات وشركات القروض الصغيرة، التي يُفترَض نظريًا أن المواطنين يستفيدون منها في حال استخدامها على النحو الصحيح، وهذا غير مضمون (بما في ذلك أنه لا يوجد في لبنان آليات فعالة لمراقبة عمليات الصرف من الخدمة في المؤسسات).
- بعض الإجراءات ليس قصير الأمد أبدًا، بل يحمل بعضها مخاطر راهنة ومستقبلية، مثل فكرة تأجير عقارات الدولة بأسعار مُخفّضة، وهذا باب للانتفاع والزبائنية، وكذلك تخصيص أراضي الدولة والأوقاف والبلديات للمزارعين، وهو أمر خطير أيضًا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد أمر واقع محكوم بموازين القوى والاعتبارات الزبائنية والسياسية، يصعب الرجوع عنه لاحقًا، ولا يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال إجراءً قصير الأمد.
- ما يرد في البند الخاص بالمساعدات للفقراء والمشاريع الصغيرة والنساء في الدرجة الأولى، يفترض أن يكون جزءًا من نظام الحماية الاجتماعية الشامل الذي يجب أن يتضمّن حكمًا مكوّنًا معجّل التنفيذ من المساعدات الاجتماعية.
- أخيرًا، والغريب في الموضوع، أن هذه الخطة القصيرة الأمد لمعالجة آثار كورونا لم تتضمن أي عنصر له علاقة بالصحة، في مجال الوقاية أو الرعاية الصحية، أو في مجال توفير آليات تأمين صحي استثنائية وفورية لسد النقص في التغطية الصحية لنحو نصف السكان، وهم كلهم من الفقراء الذين لا تشملهم أنظمة التأمين الصحي في لبنان.

وجهات نظر أخرى

1. المصارف

تحفّظت جمعية المصارف على الخطة الحكومية، ولا سيما أرقام الخسائر التي اعتبرتها مرتفعة جدًا وغير واقعية، وجاراهم في ذلك مصرف لبنان. وبرز الخلاف إلى العلن على نحو فج، بما في ذلك بين أعضاء الوفد

21 "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية".

الرسمي اللبناني الذي يفاوض صندوق النقد الدولي على برنامج مساعدات للبنان، وكان محط اهتمام سياسي وإعلامي. وهذه من الحالات القليلة في العالم التي يحصل فيها مثل هذا التناقض في المواقف بين مجموعات المصالح الكبرى داخل المنظومة الحاكمة نفسها التي تجمع بين السلطة السياسية والاقتصادية - المالية، وهو أمر انسحب في شكل خلاف في المواقف بين أعضاء الحكومة، والحكومة والمجلس النيابي، والأطراف السياسية، بل ضمن الطرف السياسي الواحد بين من يُغلّب العامل السياسي على العامل المالي - الاقتصادي، وبالعكس. هذا الخلاف بشأن أرقام الخسائر[22]، هو في جوهره، خلاف على من سيتحمل العبء الأكبر، هل ستكون المصارف والمصرف المركزي (وهذا موقف الحكومة) أم الدولة (وهذا موقف المصارف)، وكلاهما لا يختلف على العبء الذي سيتحمّله المواطنون، ولا سيما الطبقات الوسطى والفقراء.

في هذا السياق أعدّت جمعية المصارف مساهمة في مناقشة الخطة الحكومية[23]، ضمّنتها مواقفها ورؤيتها وملحقًا (مختصرًا)، أيضًا، خاصًا برأيها في معالجة آثار وباء كورونا. ومن حيث الوجهة العامة والمقاربة، ليس هناك خلاف جوهري بين وجهتَي نظر المصارف والحكومة في موضوع وباء كورونا، حيث إن المنطلقات اقتصادية في الحالتين، وتتمحور حول كيفية إنعاش الاقتصاد والحفاظ على العمل وتقديم التسهيلات الضرورية لتحقيق ذلك، بما في ذلك دور المصارف. إلّا أن خطة المصارف هذه كانت تتضمّن عنصرًا أكثر تقدمًا؛ ذلك أنها احتوت على تقييم لآثار وباء كورونا على نحو متمايز من آثار الأزمة المالية - الاقتصادية، وإن كانت تؤكد الترابط بين الاثنين، حيث نصّت على أنّ أزمة جائحة كورونا أدّت إلى وقف عجلة قطاعات عدة من الاقتصاد اللبناني: نتيجة تدابير الإغلاق التام والتباعد الاجتماعي المفروضة لكبح انتشار فيروس كورونا، وقد تلقّت الاقتصادات التي طبقت الإقفال التام مجموعة من الصدمات من حيث العرض والطلب، تُهدّد ببطالة واسعة النطاق وبإقفال المؤسسات العاملة فيها.

وبالنسبة إلى المصارف، تمثّلت أبرز الآثار السلبية في ما يلي:

- أثّر تغير العرض والطلب العالميين في السلع والخدمات المنتجة في لبنان، سلبيًا في الدرجة الأولى، في قطاع السياحة وتقلّص التحويلات من الخارج، وتسبب بهروب الرساميل من النظام المصرفي اللبناني.
- طاولت آثار إقفال التشغيل، العاملين غير النظاميين الذين يكسبون عيشهم من خلال عملهم اليومي، ولا يتقاضون رواتب شهرية، وليس لديهم غالبًا تأمينات صحية أو اجتماعية.
- ارتباطًا بالبند السابق، تعزّزت ثُنائية سوق العمل النظامي - غير النظامي، وتوسّعت الهوّة بين العاملين في القطاعين، الأمر الذي ينتج منه اتّساع التفاوت واللامساواة عمومًا.
- يحدّ ضيق الحيّز المالي للاقتصاد اللبناني (الديون والعجز والنقص في السيولة والاعتماد الزائد على الاستيراد) من قدرة الحكومة على الاستجابة للمتطلّبات المتزايدة، ولا سيما الموارد المطلوبة من أجل تأمين مساعدات لمن يحتاج إليها باستمرار طوال فترة الأزمة؛ إضافة إلى أن الوباء تسبب بزيادة الإنفاق الصحي على نحو مباشر؛ ما يشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد المالية الشحيحة بسبب الأزمة.

---

22 أعلن رئيس لجنة المال والموازنة النيابية (إبراهيم كنعان) التي انبثقت منها لجنة تقصّي الحقائق للتوفيق بين أرقام الحكومة وأرقام المصارف عن حجم الخسائر، أن تقدير اللجنة لحجم الخسائر يبلغ نحو 100 تريليون ليرة لبنانية، بدلًا من 241 تريليونًا في خطة الحكومة، وأن عمل اللجنة تبنّى مقاربة المصارف. ينظر الصحف اللبنانية الصادرة بين 18 و20 حزيران/ يونيو 2020، مثلًا: نوال الأشقر، "فرعية المال تكشف عورات خطّة الحكومة.. والخسائر انخفضت من 241 ألف مليار إلى حوالي 82 ألفاً"، **لبنان 24**، 2020/6/18، شوهد في 2020/8/16، في:
https://bit.ly/30XVrgr

23 "مساهمة جمعية مصارف لبنان في الخطة الحكومية للتعافي المالي"، جمعية مصارف لبنان (أيار/ مايو 2020)، شوهد في 2020/8/16، في:
https://bit.ly/2Y7cqLs

- ضيق الحيّز المالي الذي يقابله تزايد في الحاجات؛ ما يعني أنه ما عاد في الإمكان الاعتماد المفرط على أدوات السياسة النقدية في ضبط الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما مع تزايد الضغط على سعر الصرف في بلد ديونه كبيرة جدًا؛ أي بمعنى ما، أدّى "كوفيد–19"، بحسب المصارف، إلى تعميق أزمة السياسات النقدية السابقة، وأظهر قصورها وعدم صلاحيتها في الظرف الحالي على الأقل.

أما عن الإجراءات التي تقترحها جمعية المصارف، فيمكن اختصارها في أربعة إجراءات: أولًا، تعليق عمليات إفلاس المؤسسات والشركات مؤقتًا. ثانيًا، دعم حكومي للمؤسسات الرئيسة للحؤول دون عمليات تسريح جماعية من الخدمة. ثالثًا، تحسين التعاملات الإلكترونية لأسباب صحية ولتوسيع الوصول إلى عموم الأُسَر. رابعًا، اتخاذ إجراءات داعمة للمدخلات والسلع الوسيطة أو النهائية من أجل تلافي الإغلاق.

2. المجتمع المدني

عمومًا، ما ذكرته مساهمة جمعية المصارف من آثار لـ "كوفيد–19" يُشبه وجهة نظر أطراف كثيرة أخرى، وإن كانت الزاوية التي يقاربون منها الموضوع مختلفة، وكذلك تصوّرهم المعالجات المناسبة لذلك. وفي هذا السياق، أصدرت 27 منظمة غير حكومية ومركز أبحاث مستقلة بيانًا مشتركًا[24]، تناولت فيه على نحو نقدي استجابة الحكومة لأزمة "كوفيد–19". ولم يتضمن البيان تحليلًا مباشرًا للآثار، بقدر ما ركّز على الاستجابة اللازمة من منظور الفئات الاجتماعية، ولا سيما الأكثر تأثّرًا؛ أي إنه في الإمكان التعرّف إلى الآثار على نحو غير مباشر من خلال اقتراحات الحلول الواردة في البيان. ومن هذا المنطلق، يشير البيان إلى ما يلي:

- الآثار الصحية المباشرة في بعض الفئات الاجتماعية الغائبة تمامًا عن خطط الحكومة (والمصارف) التي تأثرت أكثر من غيرها، مثل الفقراء (بسبب عدم مجانية فحوص فيروس كورونا) والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين والسجناء والموقوفين). وشهد لبنان حالات من الانتهاك الواضح لحقوق هذه الفئات، ولا سيما غير اللبنانيين منهم، لا يمكن تبريرها لأي سبب كان.

- إجراءات حماية العمل، وهي مشابهة لما سبق ذكره، ولا سيما بالنسبة إلى العمال غير النظاميين.

- تعليق العمل بالمهل وتسديد الضرائب والرسوم والديون وما إلى ذلك، وهي إجراءات تطاول عموم المواطنين.

- التفت البيان إلى آثار ذلك في علاقات المالكين بالمستأجرين التي هي أكثر تعقيدًا لكونها تتعلق أيضًا بالعلاقات التعاقدية بين الناس، لا بالعلاقات بين المواطنين والحكومة، وضرورة أخذ مصالح المالكين القدامى الصغار الذي يعتمدون أيضًا في عيشهم على ريع ملكيتهم الصغيرة، بالاعتبار.

- تناول البيان أيضًا جانبًا يتعلق بضرورة احترام دول المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي وتعزيزها، ولا سيما عدم استغلال وباء كورونا من أجل تعطيل المشاركة والرقابة على تنفيذ الإجراءات والسياسات.

- من ضمن الفئات التي تأثرت مباشرة بوباء كورونا الجهاز الطبي والتمريضي والجهاز المساعد في المستشفيات والمراكز الصحية، وعمال التنظيف، حيث تغيّرت حياتهم كليًّا، تقريبًا، وأُلقيت عليهم أعباء كبيرة. ومع ذلك، فهُم في أغلبيتهم يعملون في ظروف صعبة، لا تحترم شروط العمل اللائق، وكثيرون

24 ينظر: "بيان 27 منظمة غير حكومية ومركز بحثي حول استجابة الحكومة اللبنانية إلى أزمة انتشار جائحة كوفيد19-"، الجامعة الأميركية في بيروت، 2020/7/4، شوهد في 2020/8/16، في:
https://bit.ly/2PXIooQ

منهم لا يتقاضون بدلات عادلة، بل اضطروا أكثر من مرة إلى التهديد باللجوء إلى الإضراب، في أوج انتشار الوباء، من أجل الضغط على المسؤولين لإعطائهم بعضَ حقوقهم.

هكذا، يكشف اختلاف الموقع عن آثار اجتماعية في فئات أخرى، مهمشة وغير مرئية بالنسبة إلى المسؤولين والخطط المالية والاقتصادية.

تحليل بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا

يواجه الباحث عن تقييم عام لأثر وباء كورونا الاقتصادي والاجتماعي في لبنان نوعين من الصعوبات التي يمكن أن نُلخّصها في سببين رئيسين:

- الأول، صعوبة التمييز بين آثار وباء كورونا وآثار الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية العامة في لبنان، التي هي أكثر أهمية. وبهذا المعنى، فإن أزمة كورونا هي أزمة فرعية ضمن الأزمة العامة، وهي عامل مضاعف لآثار الأزمة العامة، يصعب عزل آثارها الخاصة عن الآثار العامة.
- الثاني، صعوبة القيام بتقييم أثر كمي في درجة مقبولة من الدقة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتقييم أثر وباء كورونا في مختلف المستويات. ويعود هذا الأمر، في جانب منه، إلى تداخله مع الأزمة العامة، حيث إن النماذج الرياضية المعتمدة في قياس الأثر غير ملائمة، وتكون قليلة الدقة في مثل الظروف اللبنانية. كما أن قياسات الأثر المنشورة في لبنان، بدروها نوعية أو تقريبية، أو حيث يكون هناك قياس أثر من خلال وسائل كمية، تكون قطاعية أو محصورة بفئة أو قطاع محدد، ويمكن أن تستند بدورها إلى تقديرات وتوقعات ذاتية، أو صادرة عن جهات خاصة أو دولية، لا يمكن الجزم بحيادها أو بالتزامها بالقواعد العلمية للبحث.

وفي ما يلي، سوف نعرض لبعض النماذج من هذه التقييمات المتفاوتة من حيث الدقة والأهمية، ثم نخلص إلى عرض جدول تحليلي للآثار المحتملة؛ بناءً على اجتهادنا الخاص، وتحليلنا النوعي أيضًا، أكثر مما هو قياس كمي لهذا الأثر، نعتقد أنه لن يكون مُتاحًا قبل توافر بيانات أولية ممثلة وطنيًا وقطاعيًا، صادرة عن جهات رسمية، أو جهات أخرى ذات صدقية عالية.

1. نماذج من تقييم الأثر: عرض ونقد

بيّنت نتائج دراسة ميدانية لبرنامج الأغذية العالمية[25] أن القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرًا بالأزمة، كانت قطاعات البناء والفنادق والسياحة المطاعم والتغذية والبيع، وكان السبب الرئيس لتراجع الأوضاع المعيشية لهذه القطاعات توقف المؤسسات التي يعملون فيها. وصرح ثلث المستجيبين تقريبًا بأنهم فقدوا عملهم، ونحو 20 في المئة بأنه اقتُطعت نسبة من رواتبهم. وكانت الآثار أكثر شدة في اللاجئين السوريين (على نحو خاص) واللاجئين الفلسطينيين.

عمومًا، أفادت نسبة 62 في المئة من المستجيبين اللبنانيين والفلسطينيين تراجع مداخيلهم، في مقابل 66 في المئة للسوريين، واعتبرت النسبة الأكبر أن السبب مركب (الأزمة المالية - الاقتصادية وأزمة كورونا)،

25 نفّذ العمل الميداني خلال الفترة 20 نيسان/ أبريل-28 أيار/ مايو 2020، عبر الإنترنت شملت 3470 شخصًا (2418 لبنانيًا، و887 سوريًا، و165 فلسطينيًا)، ينظر: "Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon," World Food Programme (June 2020), accessed on 16/8/2020, at: https://bit.ly/2DWj14s

الشكل (10)

أسباب تراجع الدخل بحسب الجنسية في لبنان عام 2020

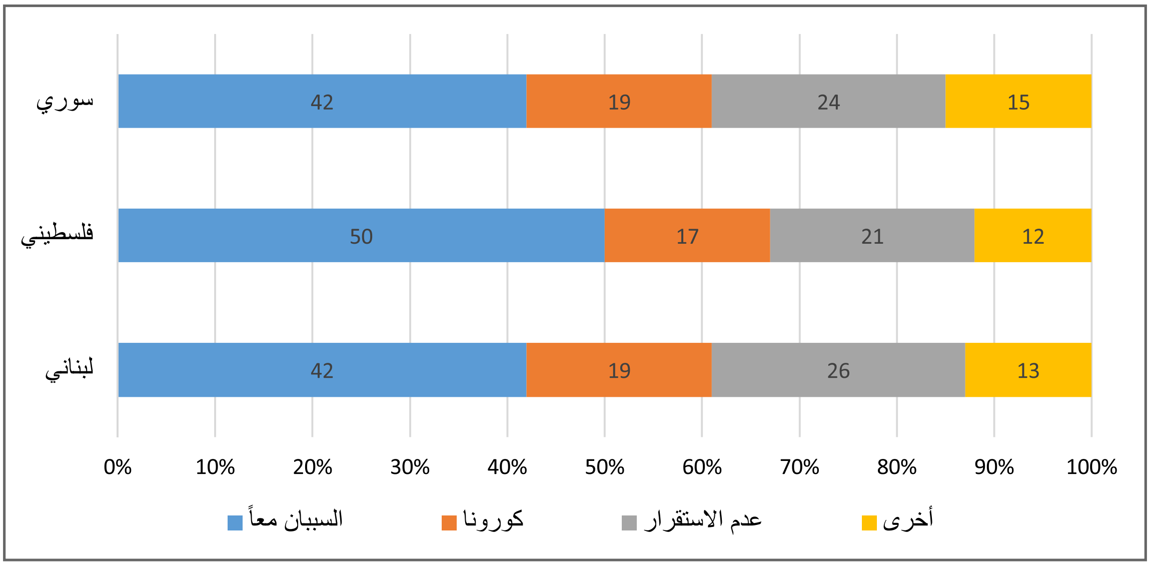

المصدر:

Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon," World Food Programme (June 2020), accessed on" at: https://bit.ly/2DWj14s ,2020/8/16

وقد أعطى المستجيبون أهمية أكبر لعدم الاستقرار في البلاد بسبب الأزمة والاحتجاج عليها، مقارنة بأزمة كورونا بوصفها سببًا منفردًا (ينظر الشكل 10).

أما لجهة الأثر في التشغيل - البطالة والاقتطاع من الدخل، فتبيّن أن 29 في المئة من اللبنانيين المشاركين في البحث فقدوا عملهم، و23 في المئة اقتُطِعَت مداخيلهم، في مقابل 39 في المئة و21 في المئة بالنسبة إلى الفلسطينيين، و52 في المئة و18 في المئة بالنسبة إلى السوريين، على التوالي. ولو أخذنا اللبنانيين فقط، فإن نسبة الذين فقدوا عملهم، بعد انتشار فيروس كورونا، بلغت 29 في المئة، في مقابل 10 في المئة قبل ذلك، والذين اقتطعت رواتبهم 23 في المئة بعد وباء كورونا، في مقابل 8 في المئة قبله. ولا يعني ذلك حكمًا مفاده أن الوباء هي السبب الوحيد والمباشر في ما حصل بعد انتشاره، بل إن استمرار الأزمة المالية - الاقتصادية، بغض النظر عن الوباء، أو تفاقمها بسبب الوباء، هو السبب. وتفاوت تأثر القطاعات، حيث تبيّن أن الأكثر تأثرًا هو قطاع المطاعم والخدمات، يليه قطاع البناء والفنون والسياحة والفنادق، ثم التجارة والنقل والصناعة، ثم الزراعة، ثم المهنيون (ينظر الشكل 11).

أما لجهة القلق من عدم توافر الطعام، فذلك يشمل 50 في المئة من اللبنانيين، و63 في المئة من الفلسطينيين، و75 في المئة من السوريين. وهذا مؤشر غير مباشر بشأن وضعية الفقر أو الفقر الشديد.

هذه الدراسة ليست ممثلة على الصعيد الوطني، وحتى القائمون بها لم يزعموا ذلك، نظرًا إلى أنها أُنجزت عبر الإنترنت، حيث يعني ذلك وجود انحيازات في النتائج، ولا سيما عدم مشاركة الفئات الأكثر فقرًا وهشاشة. مع ذلك، فإن النتائج مُعبِّرة، على نحو مقبول، عن الخصائص العامة لآثار وباء كورونا، ولا سيما أنها تتقاطع مع نتائج دراسات أخرى، ومع نتائج الملاحظة العلمية والتحليل.

الشكل (11)

الأثر في التشغيل بحسب القطاعات الاقتصادية في لبنان عام 2020

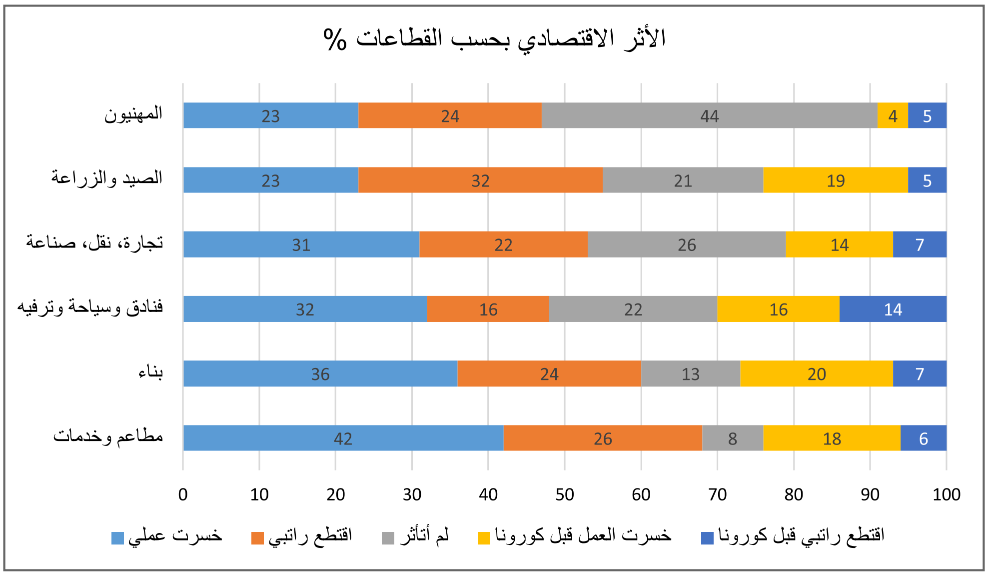

المصدر: Ibid..

أنجزت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مؤسسة "فافو" النرويجية وعدد من منظمات الأمم المتحدة، بحثًا ميدانيًا عن أثر وباء كورونا في العمالة الهشّة والمؤسسات الصغيرة، وتوصّلت أيضًا إلى بعض النتائج التي تتوافق مع دراسة برنامج الغذاء العالمي، مع تركيز على العمل وظروفه، ولا سيما العمل والمؤسسات غير النظاميين[26]. وبيّنت الدراسة أن 11 في المئة فقط من المشاركين في البحث لم يتأثر عملهم خلال الإغلاق الناجم عن وباء كورونا، في حين أفاد 84 في المئة أنهم سرّحوا من العمل على نحو كامل أو مؤقت بسبب ذلك. أما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة، فاستمر 9 في المئة في العمل، كما كان قبل أزمة كورونا، في حين قلّصت 40 في المئة من المؤسسات ساعات العمل، وقلّصت 36 في المئة عدد العاملين. أما بالنسبة إلى العاملين، فإن نسبة 16 في المئة منهم تلقوا أجورهم كاملة خلال فترات التوقف عن العمل بسبب الوباء، في مقابل 20 في المئة تلقوا جزءًا من راتبهم، و64 في المئة توقفت رواتبهم توقفًا كاملاً خلال الإغلاق. وقد شملت العيّنة 363 مؤسسة صغيرة، تشغل 2579 شخصًا، سرّح 281 عاملاً وموظفًا فيها بشكل كامل، و574 موظفًا وعاملاً بشكل جزئي؛ أي تعرّض ما يساوي تقريبًا ثلث العاملين للتسريح من الخدمة الكاملة أو المؤقتة.

لا نستطيع تعميم هذه النسب على القطاعات كلها، ولا على فئات المؤسسات كلها أيضًا، ولا على الإدارة العامة طبعًا. ومع ذلك، أفاد مسح القوى العاملة، الذي نفّذته إدارة الإحصاء المركزي، أن 55 في المئة من القوى العاملة هي عمالة غير نظامية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلّا أن ما يجب التنبّه إليه أيضًا هو أن ثلث هؤلاء العاملين غير النظاميين يعملون في مؤسسات نظامية، بما فيها إدارات القطاع العام ومؤسساته؛ أي إن هذه المؤسسات غير مُستثناة من آثار الأزمة أيضًا، وإن بنسب أقل.

26 منظمة العمل الدولية وفافو، "أثر أزمة جائحة كورونا COVID 19 على الفئات الهشة من العمال والمنشآت الصغيرة في سوق العمل اللبناني: دراسة تقييمية سريعة"، منظمة العمل الدولية (أيار/ مايو 2020)، شوهد في 2020/8/16، في:
https://bit.ly/2CxawMD
نفذت الدراسة في شكل استطلاع عبر الهاتف، شملت 1987 شخصًا (70 في المئة منهم سوريون)، و363 مؤسسة صغيرة. وتعني النسبة المرتفعة للمستجيبين السوريين أن النتائج هي أعلى مما هو واقعي، نظرًا إلى تأثر السوريين أكثر من اللبنانيين بالأزمة، مع العلم أن السوريين يمثلون 75 في المئة من العينة، في حين أنهم يمثلون (مع الفلسطينيين وغيرهم من الجنسيات) 21 في المئة من القوى العاملة. في حين أن عيّنة المؤسسات لا تحمل انحيازًا مشابهًا وهي أقرب إلى المتوسطات العامة.

في مقابل ذلك، ثمة تقديرات فيها قدر كبير من المبالغات ولا تستند إلى منهجية علمية، ومن الأمثلة الدالّة على ذلك ما نشرته الدولة للمعلومات (وهي مؤسسة أبحاث خاصة)؛ إذ قدّرت أن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ خلال شهور مليون عامل[27] في بلد يبلغ مجموع القوى العاملة فيه 1.8 مليون عامل (لبنانيون وغير لبنانيين، ونسبة اللبنانيين 79 في المئة منهم). في السياق نفسه، احتلت نتائج دراسة لمنظمة Save the Children في بيروت العناوين الأولى في وسائل الإعلام في 28 تموز/ يوليو؛ إذ نفّذت دراسة ميدانية خلال شهر، استخلصت في نتيجتها أن نحو 560 ألف طفل مهددون بعدم حصولهم على الغذاء الكافي في بيروت الكبرى وحدها بسبب الأزمة. وأثناء الاطّلاع على منهجية البحث، تبيّن أنه بحث نوعي، يتكوّن من مقابلات (اجتماعات نقاش مركز)، بلغ عددها 15 اجتماعًا (بين 3 و6 أشخاص في كل اجتماع)، بُنيَت الأرقام على أساسها، مع العلم أن منهجيات البحث النوعي لا يمكن الاستناد إليها من أجل القيام بتقديرات إحصائية مُعمّمة على النحو الذي قامت به الجمعية. كما أن إجمالي عدد السكان تحت عمر 20 عامًا في محافظتَي بيروت وجبل لبنان (بيروت الكبرى جزء منه) هو 680 ألفًا؛ أي إنّ عدد الأطفال المُهدّدين بالجوع في بيروت الكبرى يفوق بكثير عدد الأطفال الفعلي فيها[28]. ويعطي هذان المثالان فكرة عن اضطراب البحث العلمي في هذا المجال، واستسهال استخدام الأرقام لاعتبارات سياسية، في وقت لا تزال الدراسات الوطنية التمثيلية عن آثار أزمة كورونا وآثار الأزمة المالية - الاقتصادية غير متوافرة.

2. تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي بحسب القطاع

نُلخّص تقييمنا للأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كورونا في لبنان في الجدول (4) الذي استندنا فيه إلى المصادر والتقديرات التي تضمنتها الأبحاث التي سبق عرضها، وغيرها أيضًا، ومقارنة بعضها ببعض، مع إضافة تحليلنا الخاص بناء على مواكبتنا تطور الأوضاع في لبنان، بالمشاركة مع زملاء وباحثين آخرين. ولم نضمّن الجدول قياسًا كميًّا للأثر، لأنه ببساطة غير مُتاح، واكتفينا بتقدير نوعي للأثر بين أثر مرتفع وضعيف، وما بينهما، وهي فئات التصنيف نفسها المعتمدة في راصد منظمة العمل الدولية على المستوى العالمي[29].

اعتمد الجدول (4) التصنيف القطاعي الدولي الذي تعتمده إدارة الإحصاء المركزي في لبنان. وفي العمود الأول من الجدول ترد قطاعات العمل. أمّا الأرقام في العمود الثاني، فهي لنسب العمالة في هذه القطاعات بحسب دراسة إدارة الإحصاء لعامَي 2018 و2019. أمّا العمود الثالث (الألوان)، فهو مأخوذ من تقييم الأثر في التقرير العالمي[30]، وحاولنا في العمودين التاليين، تمييز الأثر الاقتصادي من الأثر الاجتماعي (المتعلق خصوصًا بحجم القوى العاملة والعاملين في القطاع)، بما يُظهر أيضًا التشابه أو الاختلاف مع التقييم الدولي، وتضمّن الجدول الشروحات الضرورية في العمود الأخير (ملاحظات). كما حاولنا التمييز بين أثر وباء كورونا وأثر الأزمة المالية - الاقتصادية - الاجتماعية، حيث يكون ذلك ممكنًا وضروريًا. وفي هذا السياق، ينبغي لفت النظر هنا إلى أن هذا التقييم سابق على انفجار المرفأ في الرابع من آب/ أغسطس 2020.

27 ينظر: "البطالة في لبنان.. هل تصل إلى مليون عاطل عن العمل؟"، **لبنان 24**، 2020/5/26، شوهد في 2020/8/16، في:
https://bit.ly/3kOTZVo

28 "More Than Half A Million Children in Beirut are Struggling to Survive," Save the Children, 28/7/2020, accessed on 16/8/2020, at:
https://bit.ly/3au5hJV

29 "COVID-19 Pandemic in the World of Work: ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work," International Labour Organization, 3rd (ed.), 29/4/2020, accessed on 16/8/2020, at:
https://bit.ly/3kOuOlZ

30 Ibid.

الجدول (4)

تحليل آثار وباء كورونا الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

القطاع/ النشاط الاقتصادي	نسبة مئوية من القوى العاملة	الأثر الاقتصادي (عالمي)	الأثر الاقتصادي (لبنان)	الأثر الاجتماعي (لبنان)	ملاحظات
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3.6	متوسط إلى منخفض	منخفض	منخفض	أثر كورونا منخفض، نظرًا إلى ضعف مساهمة القطاع في قوة العمل وفي الناتج المحلي. في المقابل، تأثر القطاع الزراعي والمزارعون، والريف عمومًا، بقوة بالأزمة الاقتصادية وتدهور سعر العملة، وتوقف التصدير منذ عام 2011.
التعدين واستغلال المحاجر	0.0	متوسط	متوسط	منخفض	عدد العاملين محدود. وموضوع النشاط هو المحاجر والكسارات المرتبطة بأعمال البناء. تأثر القطاع بشدة بسبب إجراءات الحجر ومنع التجول، إضافة إلى ضمور قطاع البناء.
الصناعات التحويلية	10.9	مرتفع	متوسط إلى مرتفع	مرتفع	غالبية المؤسسات الصناعية في لبنان صغيرة الحجم (أقل من 5 أشخاص). ولم تتوقف المؤسسات الكبيرة عن العمل فترات طويلة بسبب إجراءات كورونا، لكنها تواجه صعوبات مرتبطة بالوضع المالي وفتح الاعتمادات. وكانت المؤسسات أكثر تأثرًا، وقد تأثّر العاملون فيها كثيرًا في الجانب الاجتماعي والمعيشي بسبب الإقفال، والأزمة الاقتصادية معًا.
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	0.3		منخفض	منخفض	يغلب عليه طابع العمل المستقل من حرفيين. الأثر الاجتماعي منخفض بحكم عدد العاملين، وهو ناجم عن تراجع الطلب نظرًا إلى تراجع سعر الصرف.
إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات	0.4	منخفض	منخفض	منخفض	الأثر منخفض، نظرًا إلى الحاجة الشديدة إلى الخدمات. تُدار من الدولة أو من مؤسسات كبيرة. تأثرت أكثر بالعجز المالي.
الإنشاءات	8.9	متوسط	متوسط	متوسط	الركود الاقتصادي المصاحب للأزمة هو السبب الرئيس. كانت إجراءات كورونا محدودة الأثر في القطاع.
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	19.8	مرتفع	متوسط	متوسط	تأثرت تجارة الجملة تأثرًا مباشرًا بالأزمة المالية، وتأثرت المحلات الصغيرة أكثر بالإغلاق إضافة إلى الأزمة العامة وتراجع الطلب.
النقل والتخزين	4.9	متوسط إلى مرتفع	متوسط	متوسط	تأثر النقل على نحو متوسط بإجراءات الإغلاق وتقييد التجول. والأكثر تأثّرًا هم سائقو التاكسي بسبب تراجع الطلب وتقييد عدد الركاب.

القطاع/ النشاط الاقتصادي	نسبة مئوية من القوى العاملة	الأثر الاقتصادي (عالمي)	الأثر الاقتصادي (لبنان)	الأثر الاجتماعي (لبنان)	ملاحظات
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.4	مرتفع	مرتفع	مرتفع	تأثر هذه الأنشطة على نحو مرتفع جدًا. قطاع السياحة والفنادق والمطاعم من ضمن القطاعات الأكثر تأثرًا في لبنان، وصولاً إلى التوقف شبه التام، بسبب الإجراءات الوقائية وتوقف السفر، أضف إلى ذلك آثار الأزمة المالية والاقتصادية. ومع إغلاق الحدود وتوقف السياحة عالميًا، لم يستفد القطاع من تدهور سعر الصرف لعدم وجود سائحين أجانب.
المعلومات والاتصالات	1.6		منخفض	منخفض	قطاع محدود الأثر الاقتصادي والاجتماعي. وهو الأكثر قدرة على التكيّف للعمل من المنزل. تأثر سلبيًّا بالتراجع الاقتصادي العام.
الأنشطة المالية والتأمين	2.5	متوسط	منخفض	منخفض	قدرة على التكيف والعمل من المنزل. غيرّت الأزمة المالية والاقتصادية أولويّات الناس. أوجد تدهور سعر الصرف اضطرابًا في القطاع.
الأنشطة العقارية	0.4	مرتفع	متوسط	متوسط	تأثر بالركود العام في القطاع العقاري، وتدهور سعر الصرف وعدم القدرة على الوصول إلى الودائع والاعتمادات في المصارف.
الأنشطة المهنية والعلمية	3.8		متوسط	متوسط	تأثر متفاوت. معظمها عمل مؤسسات بحثية صغيرة وباحثون أفراد. تتوقف على مجال الاهتمام.
الخدمات الإدارية والمساندة	3.1		متوسط	متوسط	تأثر متفاوت بحسب قطاع العمل وتغير الطلب. أثر الأزمة العامة.
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	9.9	منخفض	منخفض	متوسط إلى منخفض	حصل أثر اجتماعي أكثر أهمية نظرًا إلى تعطل العمل جزئيًا بسبب إجراءات الدوام والعمل الجزئي، ما أثّر في خدمات المواطنين. وأثّر هذا القطاع سلبيًا أيضًا، حيث هناك متعاقدون وعمل غير مهيكَل في الإدارة العامة (مقدمو خدمات).
التعليم	8.6	منخفض	مرتفع	مرتفع	أثر كبير جدًا، ولا سيما أن التعليم الخاص يمثل الحصة الأكبر من التعليم (الثلثان في التعليم الأساسي، والنصف في التعليم الجامعي). من القطاعات الأكثر تأثرًا بالإقفال وتوقف المدارس. حصل تسريح واسع للمعلمين في القطاع الخاص. وثمة مشكلات إضافية تتعلق بالأقساط المدرسية والجامعية في القطاع الخاص، ما أثّر بشدة في الطبقات الوسطى.

القطاع/ النشاط الاقتصادي	نسبة مئوية من القوى العاملة	الأثر الاقتصادي (عالمي)	الأثر الاقتصادي (لبنان)	الأثر الاجتماعي (لبنان)	ملاحظات
أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي	4.4	منخفض	منخفض	منخفض	زاد الطلب على العمل هنا، ولا سيما القطاع الصحي. لم تتحسن ظروف العاملين في هذه القطاع. تأثر سلبيًّا بالآثار العامة للأزمة.
الفنون والترفيه والتسلية	0.8	مرتفع إلى متوسط	مرتفع	متوسط إلى منخفض	تأثر هذا القطاع تأثرًا كبيرًا بالإجراءات، ولا سيما الإقفال وتقييد التجوّل. آخر المؤسسات التي سمح لها بالعمل. وهناك أثر إضافي للأزمة العامة.
أنشطة الخدمات الأخرى	3.2		متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع	الأثر سلبي في الخدمات الشخصية والخاصة، ومتفاوت بحسب مجال العمل. تأثرت بإجراءات الحجر وتقييد التجول وبتراجع الطلب.
أنشطة الأسر المعيشية لاستخدامها الخاص	7.8		منخفض	منخفض	الأثر متفاوت، لكنه محدود عمومًا. هذا النوع من الأنشطة غير خاضع لمراقبة الحكومة أو المؤسسات العامة. الأثر الأكثر أهمية هو الأزمة العامة.
أنشطة المنظمات والهيئات الدولية	0.6		منخفض	منخفض	الأثر متوسط هنا، ولا سيما المؤسسات التي تعمل مع اللاجئين والعمال الأجانب، حيث أثّرت الأزمة العامة والقيود في العمل. زاد الطلب على خدماتهم بسبب وباء كورونا، لكن الظروف العامة باتت أكثر تقييدًا للعمل.

المصدر: من إعداد الباحث. العمود الخاص بالأثر الدولي مأخوذ من منظمة العمل الدولية، ينظر:

"COVID-19 Pandemic in the World of Work: ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work," International Labour Organization, 3rd ed., 29/4/2020, accessed on 16/8/2020, at: https://bit.ly/3kOuOlZ

خاتمة

تبيّنًا، في نهاية هذه الدراسة، صعوبة عزل آثار وباء كورونا عن آثار الأزمة المركبة المالية - الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية التي يمر بها لبنان، وتبيَّن لنا التداخل في المصادر كلها المتعلقة بالموضوع التي أمكن مراجعتها، بما في ذلك الصحف والمقابلات والتصريحات التي لم تُشِر إليها الدراسة، والتي تصبّ كلها في الاتجاه نفسه.

من ناحية أخرى، محاولات القياس الكمي والتقدير الدقيق لآثار الأزمة محدودة وقطاعية؛ إذ إنها تركز على جانب معيّن من اختصاص الجهة المنفذة (مثلًا التغذية، أو العمل، أو البطالة ... إلخ)، في حين لا توجد دراسات واسعة، صادرة عن جهات رسمية أو مختصة في هذا المجال.

لكنّ المصادر المتقاطعة تتبنّى، عمومًا، تحليلًا يرى أن الأثر الأكثر أهمية ووضوحًا هو للأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما تدهور سعر الصرف وشح الدولار وتوقف، أو تقييد، التعاملات المصرفية، وأن وباء كورونا والإجراءات التي اتّخذتها الحكومة من أجل مكافحته، أو تذرّعًا بمكافحته، أدّت إلى تفاقم أزمات كانت قائمة قبل الوباء

ومستمرة بعده. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تنسب إلى الوباء هي في حقيقة الأمر ناجمة عن سياسات الحكومة وإجراءاتها، التي لا مبرّرَ صحيًا أو طبّيًا لها، بل إن الحكومة استفادت من وباء كورونا من أجل تشديد القيود على حرية الحركة وتعزيز الميول التسلطية لكبح الاحتجاجات الشعبية بحجة الوباء.

ومع ذلك، يجب القول إنّ العاملين غير النظاميين هم أكثر المتضررين وكذلك الأمر بالنسبة إلى المؤسسات غير النظامية. وطاول هذا الضرر الفقراء على نحو خاص، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص. كما تضرّرت الطبقات الوسطى تضررًا مباشر، ولا سيما من إغلاق مؤسسات التعليم بسبب الوباء، بالترافق مع انهيار سعر صرف الليرة، والعجز عن تسديد الأقساط المدرسية والجامعية التي يُعتبر الانتساب إليها من علامات التصنيف في الطبقة الوسطى في لبنان.

ستنجلي أزمة كورونا في نهاية المطاف، إلّا أن الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستمرة حتمًا فترة طويلة في لبنان.

ملحق

الجدول (م-1)

توزيع الودائع بحسب حجمها (من تقرير لجنة الرقابة على المصارف 2019)

شرائح الودائع	عدد الزبائن	النسبة المئوية إلى المجموع	ليرة لبنانية (الحساب) بالليرة والقيمة هي المعادل بالدولار)	عملات أجنبية (الحساب بالعملات الأجنبية وهي مقيمة بالدولار أيضًا (في حال وجود عملات أجنبية أخرى) لذلك المجموع هو بالدولار)	المجموع	النسبة المئوية إلى المجموع
أقل من 3 آلاف دولار	1725030	61	606	350	956	0.6
بين 3 و20 ألف دولار	481602	17	2139	2317	4456	2.9
بين 20 و50 ألف دولار	222527	8	3130	3919	7049	4.6
بين 50 و100 ألف دولار	140684	5	3960	5801	9761	6.3
بين 100 و200 ألف دولار	108720	4	5227	9560	14786	9.6
بين 200 و500 ألف دولار	82704	3	6979	17921	24899	16.1
بين 500 ألف ومليون دولار	29470	1	4372	15401	19773	12.8
مجموع أ	**2790727**	**99.0**	**26413**	**55268**	**81681**	**53.0**
بين مليون ومليوني دولار	13336	0.5	3115	14414	17529	11.3
بين 2 و3 ملايين دولار	3864	0.1	1443	7615	9059	5.9
بين 3 و5 ملايين دولار	2582	0.1	1441	8144	9585	6.2
بين 5 و10 ملايين دولار	1695	0.1	1716	9399	11116	7.2
بين 10 و20 مليون دولار	679	0.02	1286	7608	8891	5.7
بين 20 و50 مليون دولار	282	0.01	1482	6679	8160	5.3

شرائح الودائع	عدد الزبائن	النسبة المئوية إلى المجموع	ليرة لبنانية (الحساب بالليرة والقيمة هي المعادل بالدولار)	عملات أجنبية (الحساب بالعملات الأجنبية وهي مقيمة بالدولار أيضًا (في حال وجود عملات أجنبية أخرى) لذلك المجموع هو بالدولار)	المجموع	النسبة المئوية إلى المجموع
بين 100 و500 مليون دولار	42	0.00	641	2172	2812	1.8
أكثر من 100 مليون دولار	26	0.00	254	5577	5831	3.8
مجموع ب	**22506**	**1**	**11374**	**61608**	**72983**	**47**
المجموع العام (أ+ب)	**2813243**	**100**	**37787**	**116876**	**154663**	**100**

المصدر: "سرقة أموال المودعين في العام 2018 بالحقائق والأرقام"، **غربال**، شوهد في 2020/8/19، في: https://bit.ly/2Yjrt4C؛ محمد زبيب، "كبار المودعين: من هم؟ كم يملكون؟"، **الأخبار**، 2018/3/5، شوهد في 2020/8/19، في: https://bit.ly/2Yi29v؛ "كبار المودعين يستحوذون على ثلثي الودائع بالدولار"، **الأخبار**، 2018/9/13، شوهد في 2020/8/19، في: https://bit.ly/2Qb1d8h

الجدول (م-2)

تطوّر الودائع بين نهاية عام 2018 ونهاية عام 2019

شرائح الودائع	عدد الزبائن	ليرة لبنانية	عملات أجنبية	المجموع
أقل من 3 آلاف دولار	46359	-43	-101	-145
بين 3 و20 ألف دولار	-91549	-488	3	-485
بين 20 و50 ألف دولار	-14417	-687	238	-449
بين 50 و100 ألف دولار	-1964	-878	731	-147
بين 100 و200 ألف دولار	2192	-1166	1485	319
بين 200 و500 ألف دولار	2750	-2151	2959	808
بين 500 ألف ومليون دولار	-405	-1781	1523	-257
مجموع أ	**-57034**	**-7193**	**6838**	**-355**
بين مليون ومليونيَ دولار	-1179	-1529	-86	-1615
بين 2 و3 ملايين دولار	-531	-865	-391	-1256
بين 3 و5 ملايين دولار	367	-810	-519	-1329
بين 5 و10 ملايين دولار	-322	-723	-1295	-2018
بين 10 و20 مليون دولار	-133	-665	-1178	-1843
بين 20 و50 مليون دولار	-55	-87	-1530	-1617
بين 100 و500 مليون دولار	-34	-305	-1931	-2237
أكثر من 100 مليون دولار	-10	-395	-2990	-3384
مجموع ب	**-2631**	**-5379**	**-9920**	**-15299**
المجموع العام (أ+ب)	**-59665**	**-12572**	**-3082**	**-15654**

المصدر: المرجع نفسه.

المراجع

العربية

البستاني، إسكندر [وآخرون]. "سياسات التصدّي لفيروس الكوفيد–19 في لبنان: تحديد التكلفة المالية للرعاية الصحية". معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (نيسان/ أبريل 2020). في: https://bit.ly/2PVKvcR

"بيان 27 منظمة غير حكومية ومركز بحثي [كذا] حول استجابة الحكومة اللبنانية إلى أزمة انتشار جائحة كوفيد19-". الجامعة الأميركية في بيروت. 2020/7/4. في: https://bit.ly/2PXIooQ

تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2007.

الجمهورية اللبنانية. وزارة الإعلام ووزارة الصحة العامة. "فيروس كورونا: آخر الإحصاءات". في: https://bit.ly/3iLzrva

خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة فافو، 1998.

خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2008.

"خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية". **الإعمار والاقتصاد**. 2020/4/30. في: https://bit.ly/3iPz8Qd

سياسات التصدي لفيروس الكوفيد19- في لبنان: تحديد التكلفة المالية للرعاية الصحية"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، شوهد في 2020/8/19، في: https://bit.ly/2CHuHr5

غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث. السراي الحكومي الكبير. **التقرير اليومي التقرير اليومي حول COVID-19**. في: https://bit.ly/3kYXCIA

"مساهمة جمعية مصارف لبنان في الخطة الحكومية للتعافي المالي". جمعية مصارف لبنان (أيار/ مايو 2020). في: https://bit.ly/2Y7cqLs

منظمة العمل الدولية وفافو. "أثر أزمة جائحة كورونا COVID 19 على الفئات الهشة من العمال والمنشآت الصغيرة في سوق العمل اللبناني: دراسة تقييمية سريعة". منظمة العمل الدولية (أيار/ مايو 2020). في: https://bit.ly/2CxawMD

"موازنة المواطنة والمواطن". معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. في: https://bit.ly/3atRjrt

الأجنبية

"Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon." World Food Programme (June 2020). at: https://bit.ly/2DWj14s

"COVID-19 Pandemic in the World of Work: ILO Monitor: COVID-19 and the world of work." International Labour Organization. 3rd ed. 29/4/2020. at: https://bit.ly/3kOuOlZ

Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019: Lebanon. Beirut: Central Administration of Statistics; ILO Regional Office for Arab States, 2020. at: https://bit.ly/3kWcbwA

"More Than Half A Million Children in Beirut are Struggling to Survive." Save the Children. 28/7/2020. at: https://bit.ly/3au5hJV

World Health Organization. WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard. "Lebanon Situation." 12/8/2020. at: https://bit.ly/2DQqFNU